


بازرسی شد
۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۴

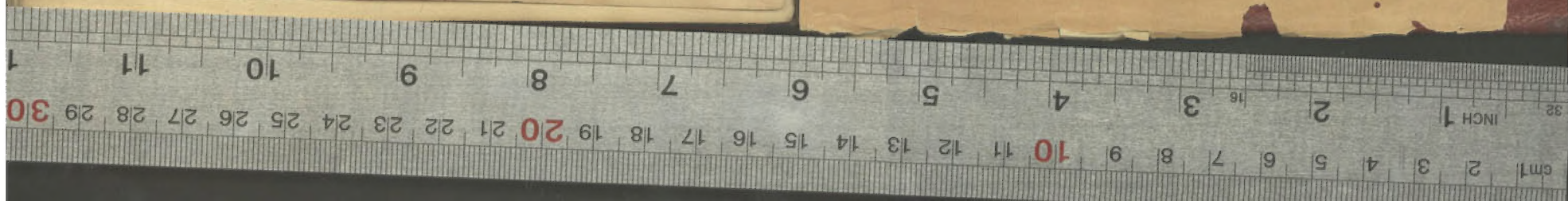
۴۹۵۶

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب شرح ملا عبدالمزیدی بر منطق کشمیری بلفان	شماره ثبت کتاب
مؤلف	۱۲۳۹
موضوع	۹۱۸۲۰
شماره قفسه ۱۰۲۲۹	۴

۱۰۳۲۹

خطی « فهرست شده »
۱۰۲۲۹

بسمه
 ش. الفاضل اليزدي علي
 منطوق التهذيب
 للعالم السعد التفتازاني



بسم الله الرحمن الرحيم



قوله الحمد لله افترج كجاءه بعد السجدة ابتداء خبر الكلام واقترانه بحديث خبر الانام
فان قلت حديث ابتداء مروى في كل من التسمية محمول على التحقيق وفي حديث
التحجيد على الاضافه او على العرفه او في كليهما على العرفه واحمد هو الثاني بالنسبة
على اجماع الاعتباري لغته كان او غيرا والله اعلم على الاصح فلهذا استلزم الواجب المستجمع
لجميع صفات الكمالات ولله الدلالة على عدم الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال الحمد
مطلقا محض في حق من هو مجموع لجميع الكمالات من حيث هو كذلك فكان كدعوى النبي
بيئته وبرئان ولا يخفى انطقه **قوله** الذي بناه المدياة الموصلة الى الصبال الى
المطلوع وقيل على آراء الطريق الموصول والفرق بين المعنيين ان الاول يستلزم الوصول
الى الموضع بخلاف الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا يلزم ان يكون موصولة
الى ما يوصل فكيف يوصل الى المطلوب الاول منقوض بقوله تعالى واما تعود عندنا هم

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

قبل من الدلالة

سؤال الطريق وجعل لنا التوفيق خير ففهم في الصلوة من



فاستحوذ العمى على المدياة فلا يتصور الضلال بعد الوصول الى الحق والثاني في منقوض
بقوله تعالى انك لا تهدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء فان النبي كان شاهدا
ارادة الطريق والذي يفهم من كلام المصنف في حاشيته الكثاف هو ان المدياة لفظ مشترك
بين مابين المعنيين وح بظرف اندفاع كلا الطرفين ويرتفع الخلاف بين البين ومحمول
كلام المصنف في تلك الحاشية ان المدياة يتعدى الى مفعول الثاني مرة بنفسه بخلاف
الضراط المستقيم ونارة قبل النحو والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ونارة بالام
تحو ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم فعلمنا على الاستعمال الاول هو الاتصال
وعلى الثانيين ارادة الطريق **قوله** سواء الطريق اي وسطه الذي يقضي
سالكه الى الموضع المستوي وهذا كناية عن الطريق المستوي والضراط المستقيم انما متلازمان
وهذا امر اذ من فتره بالطريق المستوي والضراط المستقيم ثم المراد به ان النفس الامر
عموما او خصوصية الاسلام والا قولا وله الحصول البراءة الظاهرة بالقياس
الى نسي الكتاب **قوله** وجعل لنا الطرفا متعلق بجعل والدام للاشفاق كما
قيل في قوله جعل لكم الارض فرشا واما برفق فيكون تقديم معمول للمضاف اليه
على المضاف لكونه ظرفا والظرف مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا والثاني في معنى
قوله التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المطلوب اخير **قوله** والصلوة هي المدياة

سؤال الطريق وجعل لنا التوفيق خير ففهم في الصلوة من

جمالیان مبرازان
مطالع المنطقی
اذا

اذا طابق الواقع كان الواقع ايضا مطابقا له فان المفاعلة من الطرفين فمن حيث ان
مطابق للواقع بالكلية يستلزم صدقاً ومن حيث ان مطابق له بالفتح يستلزم خطأ وقد يطلق
الصدق والحق على فضل المطابقة والمطابقة ايضا **قوله** بالتصديق متعلق بقوله
سعدوا اي بسبب التصديق والايان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** وصعدوا معاج
الحق اي بغواضه مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك **قوله**
بالتحقيق ظرف لمتعلق بصعدوا كما مر واستقر خبره بقاء محذوف اي بهذا الحكم
بالتحقق اي بتحقيق **قوله** وبعد هذين العنايات ولها حالتان لانها اما ان
يذكر معها المضاف اليه او لا وعلى الثاني فانما ان يكون نسباً مبنياً او متوالياً فعلى
الاولين معربة وعلى الثالث مبنية على التضم **قوله** فهذا هذا الفاء اما على توهم اما
او على تقديره في نظم الكلام وهذا اشارة الى المرتبة الحاضرة في الذهن من المعاني
المخصوصة المعبر عنها بالالفاظ المخصوصة او تلك الالفاظ الثلاثة على المعاني الخاصة
سواء كان وضع الدياتبة قبل التصنيف او بعد ذلك لا يوجد للالفاظ المرتبة والالفاظ
في الخارج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام الكلام اللفظي وان كانت
الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام اللفظي **قوله** غاية تهذيب الكلام
حملة على هذا اما على المبالغة بخزنيه عدل وبناء على ان التقدير بهذا الكلام مذهب علي

في تحريم المنطق والحكام وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام
جليلة تبصرة لمحاول التبريد للعلماء في اقسام وقد ذكر في هذا الكتاب
من ذوى الافهام سيما الولد من

التهذيب فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق مقاسه واعرب باعواب على طريقه مما حذف
قوله في تحرير المنطق والكلام لم يقل فيها نهما لما في لفظ التحرير من الاشارة الى
ان هذا البيان حال عن الحق والزوايد والمنطق هوالة قانونية تعظم مراعاتها التدين
عن الخطا في الفكر والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدء والمعاد على نفع قانون
الاسلام **قوله** وتقريب المرام بالجرح عطف على التهذيب اي هذا غاية تقريب
المقصود الى القبايع والافهام واحمل على طريقة المبالغة او التقدير هذا مقرب غاية
التقريب **قوله** من تقرير عقائد الاسلام بان المرام والاصناف في عقائد الاسلام
بانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقاد وان كان عبارة عن مجموع الاقوال
بالسان والصدق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاسرار

بالسان فالاصناف لامية **قوله** جليلة تبصرة اي تبصرة ويحمل الخبر في الاسناد
وكذا قوله تذكروا **قوله** لدى الافهام بالكسري يفهم الغيرة او تفهيم للغير والاولى
للمتعلم والى في التعلم **قوله** من ذوى الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف
اما في موضع الحال من فاعل تذكروا متعلق بتبصير تبصير معنى الاخذ او التعلم اي تذكروا
اخذوا او تعلموا من ذوى الافهام فهذا ايضا يحتمل الوجهين **قوله** سببا لغير
بمعنى المثلين هما سببان اي مثلان وسبب سببا لا سيما حذف لا في اللفظ لكنه

مراد

ادخل في تحريم المنطق بالحكام وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام
جليلة تبصرة لمحاول التبريد للعلماء في اقسام وقد ذكر في هذا الكتاب
من ذوى الافهام سيما الولد من

مراد وما زائدة او موصولة او موصوفة وهذا الصلة ثم استعمل بمعنى خصوصا وفي ما بعد
ثلاثة اوجه **قوله** احبني بمعنى الشيق **قوله** احبني للابن **قوله** قوام اي يتقوم
بامر **قوله** ان سيد اي القوية من الابد بمعنى القوة **قوله** عصام اي بالخط به
امر من الزلل **قوله** وعلى انه قدم الظرف ههنا لفصله كسر وفي قوله به رعاية
التجيب ايضا **قوله** التوكل هو التمسك بالحق والاشطاع عن الحق **قوله** والافهام
التثبت والتمسك **قوله** القسم الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام
ان كان به على قبايع لم يحجج الى الصريح بهذا اذ صرح بتعريف القسم الاول بام العبد كونه
معهودا ضمنا وهذا بخلاف المقدمة فانه لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودا فلهذا
كثرة وقال مقدمته **قوله** في المنطق ان قيل ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية
فانوجه النظرية قلت يجوز ان يراد القسم الاول الالفاظ والعبارة ويراد بالمنطق
المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويجمل وجود آخر
والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن ارجحان سبعة الالفاظ التي المعاني او القول
او المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن ارجحان خمسة انا الملكة او العلم
بجميع المسائل او بالعدة المعقدة التي يحصل الصحة او نفس المسائل جميعا ونفس العز
المعقدة فحصل من ملاحظة خمسة مع التسعة خمسة وثلاثون احتمالا يعترف في بعضها
البيان وفي بعضها التحصيل والحصول حيثما وجد العقل التمسك سببا **قوله**

مراد وما زائدة او موصولة او موصوفة وهذا الصلة ثم استعمل بمعنى خصوصا وفي ما بعد
ثلاثة اوجه **قوله** احبني بمعنى الشيق **قوله** احبني للابن **قوله** قوام اي يتقوم
بامر **قوله** ان سيد اي القوية من الابد بمعنى القوة **قوله** عصام اي بالخط به
امر من الزلل **قوله** وعلى انه قدم الظرف ههنا لفصله كسر وفي قوله به رعاية
التجيب ايضا **قوله** التوكل هو التمسك بالحق والاشطاع عن الحق **قوله** والافهام
التثبت والتمسك **قوله** القسم الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام
ان كان به على قبايع لم يحجج الى الصريح بهذا اذ صرح بتعريف القسم الاول بام العبد كونه
معهودا ضمنا وهذا بخلاف المقدمة فانه لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودا فلهذا
كثرة وقال مقدمته **قوله** في المنطق ان قيل ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية
فانوجه النظرية قلت يجوز ان يراد القسم الاول الالفاظ والعبارة ويراد بالمنطق
المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويجمل وجود آخر
والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن ارجحان سبعة الالفاظ التي المعاني او القول
او المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن ارجحان خمسة انا الملكة او العلم
بجميع المسائل او بالعدة المعقدة التي يحصل الصحة او نفس المسائل جميعا ونفس العز
المعقدة فحصل من ملاحظة خمسة مع التسعة خمسة وثلاثون احتمالا يعترف في بعضها
البيان وفي بعضها التحصيل والحصول حيثما وجد العقل التمسك سببا **قوله**

مراد وما زائدة او موصولة او موصوفة وهذا الصلة ثم استعمل بمعنى خصوصا وفي ما بعد
ثلاثة اوجه **قوله** احبني بمعنى الشيق **قوله** احبني للابن **قوله** قوام اي يتقوم
بامر **قوله** ان سيد اي القوية من الابد بمعنى القوة **قوله** عصام اي بالخط به
امر من الزلل **قوله** وعلى انه قدم الظرف ههنا لفصله كسر وفي قوله به رعاية
التجيب ايضا **قوله** التوكل هو التمسك بالحق والاشطاع عن الحق **قوله** والافهام
التثبت والتمسك **قوله** القسم الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام
ان كان به على قبايع لم يحجج الى الصريح بهذا اذ صرح بتعريف القسم الاول بام العبد كونه
معهودا ضمنا وهذا بخلاف المقدمة فانه لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودا فلهذا
كثرة وقال مقدمته **قوله** في المنطق ان قيل ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية
فانوجه النظرية قلت يجوز ان يراد القسم الاول الالفاظ والعبارة ويراد بالمنطق
المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويجمل وجود آخر
والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن ارجحان سبعة الالفاظ التي المعاني او القول
او المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن ارجحان خمسة انا الملكة او العلم
بجميع المسائل او بالعدة المعقدة التي يحصل الصحة او نفس المسائل جميعا ونفس العز
المعقدة فحصل من ملاحظة خمسة مع التسعة خمسة وثلاثون احتمالا يعترف في بعضها
البيان وفي بعضها التحصيل والحصول حيثما وجد العقل التمسك سببا **قوله**

مراد وما زائدة او موصولة او موصوفة وهذا الصلة ثم استعمل بمعنى خصوصا وفي ما بعد
ثلاثة اوجه **قوله** احبني بمعنى الشيق **قوله** احبني للابن **قوله** قوام اي يتقوم
بامر **قوله** ان سيد اي القوية من الابد بمعنى القوة **قوله** عصام اي بالخط به
امر من الزلل **قوله** وعلى انه قدم الظرف ههنا لفصله كسر وفي قوله به رعاية
التجيب ايضا **قوله** التوكل هو التمسك بالحق والاشطاع عن الحق **قوله** والافهام
التثبت والتمسك **قوله** القسم الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام
ان كان به على قبايع لم يحجج الى الصريح بهذا اذ صرح بتعريف القسم الاول بام العبد كونه
معهودا ضمنا وهذا بخلاف المقدمة فانه لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودا فلهذا
كثرة وقال مقدمته **قوله** في المنطق ان قيل ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية
فانوجه النظرية قلت يجوز ان يراد القسم الاول الالفاظ والعبارة ويراد بالمنطق
المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويجمل وجود آخر
والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن ارجحان سبعة الالفاظ التي المعاني او القول
او المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن ارجحان خمسة انا الملكة او العلم
بجميع المسائل او بالعدة المعقدة التي يحصل الصحة او نفس المسائل جميعا ونفس العز
المعقدة فحصل من ملاحظة خمسة مع التسعة خمسة وثلاثون احتمالا يعترف في بعضها
البيان وفي بعضها التحصيل والحصول حيثما وجد العقل التمسك سببا **قوله**

لا يصح

لا يصح السكوت عليها كصور غلام زيد وأما إنشاء ليح السكوت عليها كصور
أضربا وخبرية **قوله** مدركا يدرك غير اذعان كما في صورة الخيل والكن والوهم
قوله وليستمان الاقسام بمعنى القسمة على في الاساس اي قسم الصور
والتصديق كلاما من وصفي الضرورة اي الحصول بالنظر والاكساب اي الحصول
بالنظر في اخذ الصور فثما من الضرورة فيصير ضروريا وقاما من الاكساب فيصير
كسبيا وكذا الحال في التصديق فالمدكور في هذه العبارة صريحا هو الاقسام على من
الصور والتصديق الى الضروري والكتب ضمنا وكذا يترجم الى حسن التصريح
قوله بالضرورة اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لا يحتاج الى التحصيل لانه لا
كما اركبة القول وذلك لاننا اذا رجعنا الى وجدنا وجدنا ان من الصور
ما هو حاصلنا بالنظر كصور احمرارة والبرودة ومنها ما هو حاصلنا بالنظر والفكر
كصور حقيقة الجن والملك وكذا من التصديقات ما يحصل بالنظر كالتصديق بان
الشمس مشرقة والنا حرقه ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بان العالم حادث
والضائع موجود **قوله** وهو بلا حيلة المعقول التحصيل الجوهري اي النظر في حقيقة
نحو الامر المعلوم التحصيل امر غير معلوم وفي مدلول ان لفظ المعلوم الى المعقول
فوايد منها التحرز عن استعمال لفظ المشترك في التعريف ومنها التنبيه على ان الفكر

الضرورة والالتزام يعلم
انقسامه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

امام اولاد

العالم متغير وكل متغير حادث
الموصل الى التقيدين يقولنا العلم
حادث واما لا توصل لقولنا صم

العلم متغير وكل متغير حادث
الموصل الى التصديق بقولنا العلم
حادث واما ما لا يصل لقولنا صحيح

ولا بد من اللزوم عقلا أو عرفا متن

على الافادة والاستفادة وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة
في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب والنجح والجزء والمساوي واللكم
وغيرها فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة وهما يكونان بالدلالة
فذلك بل بعد المصباح يذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يترجم من العلم به العلم بشئ
آخر والاول هو الدال والثاني في المبدول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والاخر لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع ولتعيين الاول بازاء الثاني
فوضعية كدلالة لفظية على ذاته ودلالة الدوال الاربع على مدلولاتها وان كان
بسبب اقتران الطبع كحدث الدال عند عرض المدلول فطبيعية كدلالة ارجح على
مرجح الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع
ففعالية كدلالة ^{اللفظ} السبع من وراء الجذر على وجود الالفاظ وكدلالة الزحان
على ان رفاسم الدلالة ستة والمقصود بالبحث ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية
اذ عليها مدار الافادة والاستفادة وهي قسم الى مطابقة وتضمن والالتزام
لان دلالة اللفظ ^{اللفظ} بسبب وضع الواضع اما على تمام الموضوع له او على جزءه او على ما
خارج عنه ^{لا يلزم} **قوله** ولابد اي في الدلالة الالتزام **قوله** من اللزوم اي كون الامر
اخراج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا

كالبصر

ولا يلزمهما المطابقة ولو تقدر ^{لا} ولا عكس الموضوع ان قصدت عنده
الدلالة على خارج ^{لا} المغفرك ^{لا} وهو اما متن

كالبصر بالنسبة الى العي او عرفا كالجود بالنسبة الى احاطة **قوله** ويلزمها المطابقة
ولو تقدر ^{لا} الا لا شك ان الدلالة الوضعية على جزء المعنى ولا يرفع الدلالة
على المعنى سواء كانت الدلالة على المعنى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المعنى
ولتقيم بجزءه واللازم بالشيء او مقدرة كما اذا شتم اللفظ في الجزء واللازم
فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا انها واقعة تقدير المعنى
ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان الدلالة عليه مطابقة والى هذا اشار
بقوله ولو تقدر **قوله** ولا عكس اذ يجوز ان يكون اللفظ معني بسبب اجزائه
ولا لازم له فيحقق المطابقة بدون التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى
بسيط لولللازم تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستدراك غير واقع في شئ من
الطرفين والموضوع اي اللفظ الموضوع ان اريد دلالته بجزءه من معناه
فهو المركب والافراد المفرد والمركب ^{لا} يتحقق تحقق امور اربعة الاول ان يكون
لفظه جزء والثاني ان يكون له معناه جزء والثالث ان يدل جزء لفظه على جزء معناه
والرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة فباشقاء كل من الطرفين ^{لا} القيود الاربعة تحقق
المفرد فالمركب قسم واحد والمفرد اقسام اربعة **قوله** الاول ما لا جزء لفظه
تجزئة الاستفهام والثاني ما لا جزء معناه نحو لفظ الله والثالث ما لا دلالته
لجزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه

والا للزام وهو ان يكون اللفظ معني كالمركب واللازم التضمن

ثم خبرنا انما نأخذ بالصدق والصدق هو الذي لا يتغير في الدلالة على
احكامه من جهة كونه في امره فالدالة والصدق من

لكن دلالة غير مفهومة كالحيوان ان طلق على الشخص ان في **قوله** تام اي يصح
الكوت عليه كذا فام **قوله** خبر ان احتمال الصدق والكذب اي يكون من شأن
ان يصدق بهما بان يثبت اذ صادق وكاذب **قوله** او ان شأنه ان لم يجهل
قوله واما ناقص ان لم يصح الكوت عليه **قوله** يقتضي ان كان جزء الثاني
في الاول نحو غلام زيد وفاغم في الدار **قوله** او غيره ان لم يكن الثاني في قوله الاول
كخوف الدار **قوله** والا ففقد اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
قوله ان يستقل في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة **قوله** بهيمة
بان يكون بحيث كلما تحققت بهيمة التركيب في مادة موضوعه متحدة فيها فمجرد
من الازمنة الثلاثة مثلا بهيمة لضر **قوله** وهي الممتدة من ثمة احرف مفعولة متواليه
كلما تحققت فمما الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققتا في ضمن مادة موضوعه
متصرف فيها فلا يرد الفرض نحو جيب وج **قوله** كلمة في اصطلاح المنطقيين وفعل في
عرف النحاة **قوله** والاولاي وان لم يستقل في الدلالة فاداة في عرف المنطقيين
وحرف في عرف النحاة **قوله** وايضا مفعول مطلق لفعل محذوف اي اض ايضا
اي يرجع رجوعا وفيه اشارة الى ان هذه القيمة الضم المطلق المفرد للكلام
وصده وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الفعل والحرف اذا كانا متحدي المعنى فليكن
في العلم والمتوالي او المتكلم مع انهم لا يسمون هذه الاسامي بل قد تحقق

وربما قيل
هو

في قوله

ان نأخذ منافع لتفحصه وضع علم وبقية فتقول ان نأخذ اوله في شكك
ان تفاوت باولية او اولوية وان كانت فان وضع لكل فشتبك فالا فان اشتهر

في موضعه ان معنيها لا يصف في الكلية والجزئية فاقول **قوله** ان نأخذ اي وحده
معناه **قوله** فمع تشخصه اي جزئية **قوله** وضع اي بحسب الوضع دون الاستعمال
فان ما يكون مدلوله كليا في الاصل وشخصا في الاستعمال كاسماء الاشارة على اى
المص لا يستعمل في معناها كلام وهو المراد ان بالمعنى في هذا التقسيم اما الموضوع
تحقيقا او يستعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحققا او تاديدا فعلى الاول
لا يصح عند الحقيقة والمجاز من اقسام متشابه المعنى وعلى الثاني بدخل نحو اسماء الاشارة
على مذهب المص في متشابه المعنى ويخرج عن متشابه المعنى فلا حاجة في اخراجها الى التقييد
بقوله وضع **قوله** ان تفاوت اي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الافراد
على السوية **قوله** ان تفاوت صدق هذا المقوم على بعض افراده مقدما على صدق
على بعض آخر بالعلية او يكون صدق على بعض اول والنسب من صدق على بعض آخر
وعرضه بقوله ان تفاوت باولية او اولوية مثلا فان التشكك لا يخسر فيما بل
قد يكون بالزيادة والنقصان او بالاشدة والضعف **قوله** والاول كراي اللفظ
اكثر معناه المستعمل هو فيه فالحاج اما ان يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعاني
استدعاء بوضع عليته او لا يكون كذلك والاول يستعمل مشتركا كالعين للباصرة
وللذهب والميزان وعلى الثاني فلا محذور يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك
المعاني اذا المفرد قسم من اللفظ الموضوع ثم انه ان استعمل في معنى آخر فليكن

فالشأن في مقول في الحقيقة ومجان فصل المفهوم ان امتنع فرض صدق
على كثيرين في غير ذلك فكل امتنع فردا او اقل من ذلك او اقل من ذلك
مع امكان التعميم او التعميم مع التناهي وعدم الكليات من
فان اشتر في هذا المعنى ان لا يترك استعماله في المعنى الاول بحيث يندرج تحت الشا إذا
اطلق مجرودا عن القران فهذا يستعمل في الاول لم يشتر في الثاني ولم يشتر الاول
بل يستعمل مرة في الاول واخرى في الثاني فان استعمل في الاول اي المعنى الموضح
له يستعمل اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني في الذي هو غير الموضح له يستعمل مجازا
ثم اعلم ان المشو لا بد له من ناقل من المعنى الاول المشو عنه الى المعنى الثاني
المشو اليه فهذا ان قلنا اهل الشيع اهل العرف العام واهل العرف الخاص
واصطلاح الخاص كالخمس في الاول يستعمل مشو لا شرعا وعلى الثاني يعرف
وعلى الثالث اصطلاحا والامثلة اش ربقوله وهو ينسب الى الثاني **قوله** المفهوم
اي ما حصل في العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتباراته فهم منه يستعمل مفهوم
وباعتباراته صدق منه يستعمل معنى وباعتبار ان اللفظ دل عليه يستعمل لولا **قوله**
فرض صدق الفرض منها بمعنى يجوز العقل لا التقدير فانه لا يستعمل تقدير صدق الفرض
على الكثيرين **قوله** امتنع افراده كتركيب الباريتا **قوله** او امكن ان لم
يتمنع افراده فيمكن الواجب الممكن الخاص كليهما **قوله** ولم يوجد كلفاء **قوله**
مع امكان التعميم كشمس **قوله** او انما كلفوم واجبا لوجود **قوله** الكثير
مع التناهي كالواكب السبعة السيارة **قوله** او عدم معلومات الباريتا
وكالتفصيل الناطقة على مذهب الحكماء **قوله** والكليات ان تفارقا كليتا

البرهان

ان تفارقا كليتا فتباينان ولا فان تصادفا كليتا فالحجباين فتباينان
ونقيضا هما كذلك من

اي كل كليتين لا بد ان يتحقق بينهما احدي التناسب الاربع التباين التماثل والتساوي
والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانها اما ان لا تصدق شيئا منها على شي
من افراد الآخر او تصدق على الاول فاما متباينان كالان والجمادى الثاني
فاما ان لا يكون بينهما صدق كلي من جانب اصلا او يكون على الاول فاما اعم واخص
من وجه كالحيوان والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون الصدق كلي من الجانبين
او من جانب واحد فاما على الاول فاما متساويان كالان والثاني وعلى الثاني
فاما اعم واخص مطلقا كالحيوان والانس فخرج التباين والى موضوعين كليتين
ممكن ان ناطق وكل ناطق ان ومرجع التباين الى السلبين كليتين
ممكن ان لا ناطق ولا شي من الحيوان فخرج التباين ومرجع العموم والخصوص
مطلقا الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية
موضوعها الاعم ومحمولها الاخص ممكن ان لا ناطق ولا شي من الحيوان وبعض الحيوان ليس
بانيان ومرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبة جزئية وسالبة جزئية
محمولها الاخص وبعض الحيوان ليس بانيان وبعض الابيض ليس بحيوان
قوله ونقيضا هما يعني ان نقيض التباين بين اليبض متساويان اي كل ما صدق
عليه احدا النقيضين صدق عليه نقيض الآخر اذ لا لو صدق احدهما بدون الآخر

أَوْ مِنْ جَانِبٍ فَاتَمَّ وَأَخْصَّ مُطْلَقًا وَنَقِضَ بِهَا بِالْعَكْسِ وَالْأَوَّلُ فَحَرْفُ
نَقِضَ بِهَا تَبَايُنَ جَزْئِيٍّ

أذ لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع
التقيضين فصدق عين الآخر بدون عين الأول لاقتناع اجتماع التقيضين وهذا
يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق الالف ن على شيء ولم يصدق عليه
لا ناطق لصدق عليه الثاني لصدق ان طق ه سنا بدون الالف ن هذا خلف
قوله ونقضها بما بالعكس أي نقض الاعم والاضح مطلقا اعم واخص مطلقا
لكن بعكس العينين فنفق الاعم اخص ونقضين الاخص اعم يعني كلما صدق عليه
نقض الاخص وليس كلما صدق نقض الاعم صدق عليه نقض الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقض الاعم على شيء
بدون نقض الاخص لصدق مع عين الاخص فصدق عين الاخص بدون عين الاعم
هذا خلف مثلا لو صدق الاحيوان على شيء بدون التماس لصدق عليه الالف ن
ويعتبر هناك صدق الاحيوان لاستحالة اجتماع التقيضين فصدق الالف ن
بدون الاحيوان واما الثاني فلانه بعد ما ثبت ان كل نقض لاعم نقض الاخص
فلو كان كل نقض للاخص نقضا للاعم لكان التقيضان متساويين فيكون
نقضها بما متساويين كما مر وقد كان البيان اعم واخص هذا خلف **قوله** والافمن
وجهه أي وان لم ينصا دفا كل ما من ايجابين او من جانب واحد **قوله** تبان جزئي
أي تبان بينهما عموم من وجه ان لم تبان اجزئي لو صدق كل من التماسين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا أصلا

كان

بِحَيْثُ كَالْتَبَايُنِ تَبَن

كان بينهما تبان بكل فالتبان اجزئي تحقيق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التبان التماسا
ثم ان الامر بين الذين بينهما عموم من وجه كالحيوان والاسف فان بين نقضيهما وجه
لاحيوان والابيض ايضا عموم من وجه وقد يكون بين نقضيهما تبان بكل كالحيوان والالف ن
فان بينهما عموم من وجه وبين نقضيهما وجهما والاحيوان والالف ن مباينة كلية فلماذا
قالوا ان بين نقضيهما لاعم والاضح ومن وجه تبان جزئي لا العموم من وجه فقط ولا
التبان التماسا فقط **قوله** كالتبائن أي كما ان بين نقض الاعم والاضح من وجه مباينة
جزئية كذلك بين نقض المتباينين تبان جزئي فانه لما صدق كل من العينين مع نقض
الآخر صدق كل من التقيضين مع عين الآخر صدق كل من التقيضين مع عين الآخر
فصدق كل من التقيضين بدون الآخر في الجملة وهو التبان اجزئي ثم انه قد تحقق في ضمن
التبان التماسا كالموجود والمعدوم فان بين نقضيهما وجهما الله موجود واللا معدوم
ايضا تبان بكل وقد تحقق في ضمن العموم من وجه كالالف ن والاحمر فان بين التماسين نقضيهما عموم
واللا محمول من وجه فلماذا قالوا ان بينهما بين نقضيهما مباينة جزئية حتى يصح
في الكل فانه اعلم ايضا ان المصداق ذكر نقض المتباينين لوجهين الاول قصد
الاختصار بقوله على نقض الاعم والاضح من وجه الثاني ان تصور التباين
اجزئي من حيث انه مجرد عن خصوص فرد به موقوف على تصور فردية الذين هما العموم

الاضح
قد يكون بين نقضيهما عموم من وجه

ما نقض الاعم
وهما العينان

ايضا ان بينهما عموم من وجه ان لم تبان اجزئي لو صدق كل من التماسين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا أصلا

وقد يقال الجزئي للاخص وهو اعم من
والكليات خمس

من وجه التشابك في نفس ذكر فردية كليهما لا ياتيه ذكره **قوله** وقد يقال الجزئي
يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يستلزم ان يجوز صدق على كثيرين
كذلك يطلق على الاخص من شئ وعلى الاول بعد بعد التحقيق وعلى الثاني بالاحتلال
والجزئي بلعني الشئ اعم منه بالمعنى الاول اذ كل جزئي حقيقي فهو اخص في ذاته مندرج
تحت مفهوم عام وافله المفهوم والشئ والامر ولا عكس اذ الجزئي الاضافي قد يكون
كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان ولكل ان كل القول **قوله** وهو اعم على جواب
سؤال معتد كان قال لا يقول الاخص على ما علم سابقاً هو الكل الذي يصدق عليه
كل الاخر صدقاً كلياً ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم
ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً ففسيح الجزئي الاضافي بالاختصاص بهذا المعنى
تفسير بالاختصاص فاجاب بقوله وهو اعم اي للاخص المذكور ههنا اعم من المعلوم
انفا ومنه يعلم ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بان النسبة الزا
وهذا من فوائده بعض من نحن طالب له **قوله** والكلية الكليات التي لها
اي افراد بحيث نفس الامر في الذهن او في الخارج مضمرة في حتمه انواعه واما الكليات
الفرعية التي لا يصدق لها لاحادها فلا يخلق بالبحث عنها غرض بعد
بما علم الكل اذا نسب الى افرادها المحتملة في نفس الامر فاما ان يكون مدين حقيقة فكل

الافراد

المقول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة لمقتضى فحسب طاقته
فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض الماهيات هو الجواب عنها
وعن الكل ففريق كالجواب عن الكل

الافراد وهو النوع كالان او جزئية حقيقة فان كان تمام المشترك بين شئ
منها وبين بعض اخر فهو الجنس الا فهو الضل ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات
او اوجبا عنها ويقال له العرضية ان يخص افراد حقيقة واحدة او لا يخص فالاول
هو اخص منه كالتضاحك والثاني العرض العام فله اول بل اخصر الكليات في حتمه
انواع **قوله** المقول في الجمل **قوله** في جواب هو ما هو سأل عن تمام الحقيقة فان
في السؤال على ذكر اعم احداً كان السؤال عن تمام الماهية الحقيقة فيقع النوع في الجواب
ان كان المذكور امراً شخصياً واحداً تام ان كان المذكور حقيقة كلية وان جسد
في السؤال بين الامور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور
ثم تلك الامور ان كانت متفقة حقيقة كان السؤال عن تمام حقيقة التفقة في تلك
الامور فيقع النوع فيها في الجواب وان كانت مختلفة حقيقة كان السؤال عن تمام
الحقيقة المشتركة بين تلك اخصا في الحقيقة وقد عرفت ان التمام الذي الى المشترك
بين حقايق مختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس لا يات ان يقع جواباً عن الماهية
وعن بعض اخصا في الحقيقة لها المماثلة اياً في ذلك الجنس فان كان مع ذلك
جواباً عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشتركة لها في ذلك
الجنس ففريق كالجواب حيث يقع جواباً للسؤال عن الان من وعن كل ما يشترك

والا لافان من ان لا يكون
 والافان من ان لا يكون
 والافان من ان لا يكون
 والافان من ان لا يكون

الثاني النوع وهو القول على الكثرة المنقبة الحقيقة في جواب ما هو قبل
 على الماهية القول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وخصيص
 الاضافي كالاولا حقيقة بينهما عموم وخصوص من وجه لضاف
 على الانسان وتعارفهما في الحيوان والنقطة ثم الاجناس قد يترتب
 في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن السؤال بالان والشجر والعنبر
 في الماهية التي القول في جواب ما هو فلا يكون الاكلية لاجزائها وانما لما تحتها لا عرضتها
 فالنفس والصف كالرومي مثا حرجان عنها فالنوع الاضافي وانما يكون اما نوعا
 حقيقيا مندرجا تحت جنس كالان تحت الحيوان واما جنسا مندرجا تحت جنس اخر
 كالحيوان تحت الجسم النامي ففي الاول يتوافق النوع الحقيقي والاضافي وفي الثاني
 يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويجوز ان يتحقق الحقيقي بدون الاضافي فيها اذا كان
 النوع بسيطا لاجزائه حتى يكون جنسا وقد مثل بالنقطة وفيها فقه وبالحكمة النسبة
 بينهما هي العموم من وجه **١١** والنقطة النقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح
 طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة
 غير منقسم في الطول والعرض والعمق قد عرض لا تقبل القسمة اصلا واذا لم تقبل
 القسمة اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان هذا يدل على انه لا جزء لها
 في الخارج والجسم ليس جزءا خارجيا بل هو من الاجزاء العقلية فجاز ان يكون النقطة
 جزءا عقليا وهو جنس لها وان لم يكن لها جزء في الخارج **١٢** متصا عدة بان يكون
 الرتبة من خاص الى عام وذلك لان جنس الجسم يكون اعم من الجنس وهكذا الى
 جنس الاجناس فوقه وهو العالي وجنس الاجناس كالجواهر **١٣** متنازلة بان يكون

جوابا عما هو من كل ما يشاء
 كما في ذلك النوع في جواب ما هو
 كاسي ام

الشرل

الى الشافل ويقتضي نوع الانواع وما بينهما متوسطات الثالث
 الفصل وهو القول على الشيء في جواب ما هو في ذاته

الشرل من عام الى خاص وذلك لان نوع الشيء يكون اخص من الشيء هكذا
 ينتهي الى نوع لان نوع لا تحت وهو اقل ونوع الانواع كالان **١٤** وما بينهما
 اي ما بين العالي والاف في سلسلة الانواع والاجناس بنسب متوسطات
 فما بين الجسم العالي والجنس الالف اجناس متوسطة وما بين النوع العالي
 والنوع الالف انواع هذا ان سيج الضمير الى مجرد العالي والالف وان عاد
 الى الجسم العالي والشيء الالف المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجسم
 العالي والنوع الالف متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي او نوع
 متوسط فقط كالجنس الالف او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي
 ثم اعلم ان المصطلح لم يقرب الجنس المفرد والنوع المفرد واما لان الكلام فيما تترتب
 والمفرد ليس داخل في سلسلة الترتيب واما لعدم تحقق وجودها **١٥** اي شئ
 اعلم ان كلمة اي موضوعه ليطالب بها ما يميز الشئ عن ما يشاء كما اضيف اليه
 هذه الكلمة مثلا اذا البصرت شجرا من بعيد ايقنت انه حيوان لكن رددت
 في انه هل هو ان او فرس او غيرها تقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصه
 ويميزه عن مثا ركانه في الحيوانية اذا عرفت هذا فقول اذا قلنا الان اي
 شئ هو في ذاته كان المقصود ذاتا من ذاتات الان ان يميزه عن ما يشاء كما

بشئ

فان مزية عن المشاركة في الجنس القرب فقريب وفي البعيد
 واذا نسب الى ما يميزه مقوم والى ما يميز عنه قسم
 قال

في الشبهة ففتح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما فتح ان يجاب بانه ناطق فليزم صحة
 وقوع احد في جوابا في شئ واليه يلزم ان لا يكون تعريف الفصل بالصدق
 على احد وبه اجماع استشكل الامام الرازي في هذا المقام واجاب صاحب الحاشية
 بان معنى اي شئ وان كان يجب اللغة لطلب الميزة مطلقا لكن ارباب المعقول
 اصطفا على انه لطلب مميزة لا يكون مقولا في جوابا هو وبهذا يخرج احد الجنبين
 اليه وللحق الطوسي رحمه الله ههنا مسكت افراد واتفق وهو ان لا ينشأ
 عن الفصل الا بعد ان تعلم ان الشئ ينسب بناء على ان لا يجس له لا فصل له واذا
 علمنا الشئ بالجنس لا فصل له فيطلب ما يميزه من المشاركات في ذلك الجنس فقول
 الان ان اي شئ هو في ذاته فيعين الجواب بالناطق لا غير فكله شئ في التعريف
 كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميزه الشئ عن مثراكاته في ذلك الجنس وحيث
 ينرفع الاشكال بهذا فيه **قوله** فطريقنا ناطق بالنبذة الى الان حيث
 يميزه عن المشاركات في جنس القرب وهو الحيوان **قوله** فبعد كما تنسب بالنبذة
 الى الان حيث يميزه عن المشاركات في جنس البعيد وهو الجسم المادي
 واذا نسب الى آخره الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فضل مميزة لها ونسبة
 الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين افرادها فهو باعتبار الاول يسمى مقوما

عن كذا

والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع
 وهو الخارج المقول على ما تحت

لانه جزء للماهية ومحصل لها وباعتبار الثالث في سبقي مقبلا لانه بالنسبة الى هذا
 الجنس وجود يحصل قتما وهذا يحصل قتما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان الى الحيوان
 الناطق والحيوان الغير الناطق **قوله** والمقوم للعالي التام للاستغراق اي كل
 فصل مقوم للعالي فهو فضل مقوم لتل فلان مقوم للعالي جزء للعالي والباقي جزء
 لتل فل وجزء اخر جزء مقوم للعالي جزء لتل فل ثم انه يميز التل فل عن كل ما يميزه
 العالي عنه فيكون جزءا مميزا له وهو معنى المقوم واعلم ان المراد بالعالي ههنا
 كل جنس او نوع يكون فوق آخر سواء كان فقه آخر او لم يكن وكذا المراد بالسافل
 كل جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحت آخر او لم يكن حتى ان الجنس المستوسط
 عالي لنبذة الى ما تحته وسافل لنبذة الى ما فوقه **قوله** ولا عكس اي كذا بمعنى انه
 ليس كل مقوم لتل فل مقوما للعالي فان الناطق مقوم لتل فل الذي هو الانسان
 وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان **قوله** والمقسم بالعكس اي كل مقسم لتل فل مقسم
 للعالي ولا عكس اي كذا اما الاول فلان التل فل قسم من العالي فكل فصل حاصل
 قتما فله حصة للعالي فلان قسم القسم قسم واما الثاني فلان احاس مثل مقسم
 للعالي الذي هو الجسم الناجي وليس مقوما لتل فل الذي هو الحيوان **قوله** هو خارج
 اي الخارج عما جاز فان المقسم معتبر في جميع معنوياته لا اقسام واعلم ان اقسامه مقسم

حَقِيقَةً وَاحِدَةً فَقَطَّ الْخَامِسُ الْفَرْضُ الْعَامُّ وَهُوَ الْجَارِحُ الْمَقُولُ عَلَيْهَا
وَعَلَى غَيْرِهَا وَكُلٌّ مِنْهُمَا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَادُهُ عَنِ الشَّيْءِ فَلَا يُمْرُّ بِالْغَيْرِ إِلَّا بِالنَّظَرِ
أَوْ الْوَجْدِ بَيْنَ بَلَدٍ يَصُورُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلَكُومِ أَوْ مِنْ تَصَوُّرِهَا الْجَرَمُ بِالَّذِي

الخاصة شاملة لجميع الافراد ما بين خاصة له كالكتاب بالقوة ثلاث ن والآخر
شاملة لجميع افرادها كالكتاب بالفضل ثلاث ن **قوله** حقيقة واحدة نوعية
فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فالماشي خاصته الحيوان وعرض ثلاث ن
فانهم **قوله** وعلى غير ما كالمشي يقال على حقيقة ثلاث ن وعلى غير ما من احتياج
الحيوانية **قوله** وكل منها اي كل من الخاصة والعرض العام وبالجملة الخ الذي
هو عرض لا فزاده اما لازم واما مفارق اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن
معروضه لا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم بقسمين
احدهما انه لازم الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس ما بينه مع قطع النظر عن
وجوده في الخارج او في الذهن وذلك بان يكون هذا الشيء بحيث يتحقق في
الذهن او في الخارج كان هذا اللازم ثباته واما لازم له بالنظر الى وجوده
اي لا خصوص وجوده انما رجي والذهني فمقتضى القسم بالحقيقة فتان فاما
اللازم بهذا القسم ثلثة لازم الماهية كزوجية الاربعة ولازم الوجود كالحاجي
كاحراق النار ولازم الوجود وسمي الذهني لكون حقيقة الثلاث ن كلفية وهذا
القسم يسمى عقولاً ثانياً اي في ان اللازم اما بين او غير بين والبيت له
معنيان احدهما اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور

هذا هو المقصود بالخاصة
والخاصة شاملة لجميع الافراد
ما بين خاصة له كالكتاب
بالقوة ثلاث ن والآخر
شاملة لجميع افرادها
كالكتاب بالفضل ثلاث ن

البصر

وغير بين بخلافه ولا تعرض مفارق يدوم ان يزل ديرة ان يطو خاتمة مفهوم
الكل يستلزم كلياً منطقياً ومعروضه طبيعياً والمجموع عقلياً وكذا الانواع الخمسة

البصر من تصور المعنى وهذا يقال له البين بالمعنى الاخضر وح فغير البين هو اللازم
الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتاب بالقوة ثلاث ن والثاني من
البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم ونسبة بينهما اجزم
باللزوم كزوجية الاربعة فان العقل اذ تصور الاربعة كزوجية ونسبة الزوجية
اليها يحكم جزئياً بان الزوجية لازم لها وذلك يقال لها البين بالمعنى الازم وح فغير
البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم ونسبة بينهما اجزم
باللزوم كطردوث العالم فهذا القسم الثاني بالحقيقة تقسمان الا ان القسمين
احاه صلين على كل تقدير اما سميان بالبين وغير البين **قوله** يدوم كحركة الفلك
فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع انفكاكه عنه نظراً لادوات الفلك **قوله**
مبررة كحركة النحل وصفرة العجل **قوله** او بطور كالشباب **قوله** مفهوم الخ اي
ما يطلق عليه لفظ الخ يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدق على كثير من سبتي كلياً
منطقياً لان المنطقي يقصد من الخ هذا المعنى **قوله** ومعروضه اي ما يصدق
عليه المفهوم كاللثان والحيوان سبتي كلياً طبعياً لوجوده في الطابع يعني
ما في الخارج على ما سجي والجميع المركب من هذا العارض والمعروض كاللثان والخ
والحيوان الخ سبتي كلياً عقلياً اذ لا وجود له في العقل **قوله** وكذا الانواع

من

والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

بمعنى كما ان الكلي يكون منطقيا وطبيعيا عقليا وكذا الافواع الخمسة يعني الجنس والاشخاص
والفصل وانما هذه الغرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلا
مفهوم النوع اعني المقول على الكثيرين مستقيمين بالحقيقة في جوابها هو سبسي نوعا
منطقيا ومعرضة كالان والفرس نوعا طبيعيا وجميع العارض والمعرض
كالان النوع عقليا وعلى هذا فقس البواب في بل الاعتبارات الثلاث تجري
في اجزائها ايضا فاننا اذا قلنا زيد جزئيا مفهومه اجزئيا اعني ما يستتبع فرض صدق
على الكثيرين سبسي جزئيا منطقيا ومعرضة اعني زيدا سبسي جزئيا طبيعيا والجميع
اعني زيدا اجزئيا سبسي جزئيا عقليا **قوله** والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تقرر
للمفومات في العقل ولذا كانت من المقولات الثابتة وكذا في ان الكلي
العقلي غير موجود فيه فان شفاء اجزاء يستلزم شفاء الكل وانما التراجع في ان
الطبيعي كان من حيث جوار ان الذي يعرضه الكلية في العقاب هو موجود
في الخارج بوجود افرادها ام لا بل ليس المراد فيه الا افراد والاول مذاهب
الجمهور الحكماء والثاني مذاهب بعض المتأخرين ومنهم المتأخرين قال الحق هو الثاني
وذلك لانه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن افراده لزم ان تصاف الشيء الواحد

هذا هو المقصود من قوله
والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
فان الاشخاص هي التي هي في الخارج
والكل هو في العقل

بالصفات

فصل معرفتي الشيء ما يقال عليه لا فائدة تصون وبشرط ان
يكون مسابغا واجلي فلا يصح بالاعتناء بالاختصاص المسابغ معرفة الاشياء
والعرفان الفصل القريب خذوا بالخاصة منه فان كانت مع الجنس القريب

هذا هو المقصود من قوله
والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
فان الاشخاص هي التي هي في الخارج
والكل هو في العقل

بالصفات المتقاربة ووجود الشيء الواحد في الامة المتعددة ومع فمعنى وجود
الطبيعي هو ان افراده موجودة وفيه تأمل وتحقيق الحق في حاشي التجرية **قوله** معرف
الشيء وبعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرفة شرع في البحث عنه وقد علمت ان
المقصود بالذات من هذا الفن هو البحث عنه وعن اجزائه وعرضه بانه ما يحل على الشيء اي
المعرفة ليفيد تصور هذا انما يكونه او بوجهين من جميع ما عداه ولهذا لم يحجر ان
يكون اعم لان الاقم لا يلبس شيئا منها كالحيوان في تعريفه لان فان الحيوان
ليس كنه لان لان حقيقة الان هو الحيوان مع الناطق وايضا لا يميز
الان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الاسم
من وجه واما الاختصاص اعني مطلقا فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور الاسم
بالكنه او بوجهين من جميع ما عداه كما اذا تصورت الان في ضمنه الحيوان باحد وجهين لكن
لما كان الاختصاص في وجوده في العقل واخفى في نظره وثنان المعرفة ان يكون
اعرف من المعرفة لم يحجر ان يكون اخفى ايضا وقد علم من تعريف المعرفة بما يحل
على الشيء انه لا يجوز ان يكون مباديا للمعرفة فحين ان يكون مساويا له في الصدق
ثم ينبغي ان يكون المعرفة اعرف من المعرفة في نظر العقل لانه معلوم موصول
الى تصور مجهول هو المعرفة لا اخفى ولا مساويا له في الخفاء والتصور **قوله** بالفصل

حيوان في نفس تصورات

فأما في الأقايقص ^{من} لم يعتبر على العرض العارض قد اجتزأ في الناقص ان يكون

القريب من التعريف لا بد ان يشتمل على امر يخص المرفوع ويباين على سبيل
من اشتراط السواء في هذا الامران كان ذاتيا كان فضلا قريبا وان كان
عرضيا كان خاصا لا محالة ^{فصل} الاول يستلزم المرفوع حدا وهو الثاني يستلزم
رساما ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس القريب يستلزم حدا ورساما ^{فصل} وان لم يشتمل
على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان بينهما فصل قريب وحده
او خاصته وحده يستلزم حدا ورساما ^{فصل} هذا محصل كلامهم وفيه ابحاث
كثيرة لا يسعها المقام ^{فصل} ولم يعتبر ابا العرض العام فالعرض من التعريف
اما الاطلاق على كونه المرفوع او امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يقيد شيئا
منها فلذا لم يعتبر في مقام التعريف والظاهر ان عرضهم من ذلك كانه لا يعتبر
في مقام التعريف انفرادا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف
لكن المجموع بحسب كترific الا ان بهما من مستقيم القائمة وتعرف انهما بالظاهر
الاول وفي تعريف بخاصة مركبة معتبر عندهم كما صرح بعض المتأخرين ^{فصل} وقد
اجتزأ في ان قصاثة الامة اجازة المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف
بالذاتية الا ان التعريف لا ان بالحيوان فيكون حدا ورساما او بالعرض الا ان
كترific بالماضي فيكون رساما ^{فصل} بل يجوز التعريف بالعرض الا ان التعريف

بحول

اعتبارا للفظ وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ المقصد الثاني
القضية قول محمد الصادق والكذب فان كان الحكم بنبوت ^{فصل}
شيء او بغيره من غير ان يكون من البنية التي الحكم عليها موضوعا
والحكم به محولا والدال على النسبة لبطنة وقد استعملها هو من

الحيوان بالاضاحك لكن المص لم يعده لرغمة تعريف بالماضي وهو غير جائز اصلا ^{فصل}
لما للفظ اي كما اجتزأ في التعريف للفظ ان يكون اعم كقولهم بعد ان ثبت ^{فصل} تفسير
مدلول اللفظ ايجازين مستل للفظ من بين المعاني الخفية في الخاطر فليس في تحصيل
مجهول من معلوم كما في المرفوع الحقيقي فافهم ^{فصل} قول القول في عرف هذا الفن
يقال للركب سواء كان مركبا مقولا او ملحوظا فالترتيب يستل على القضية المعقولة
والمملوطة ^{فصل} الصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو اللامطابقة للواقع
وهذا المعنى لا ينفك معرفة على معرفة الخبر والقضية فلا دور ^{فصل} وهو لا ينفك
وضع ومعين الحكم عليه ^{فصل} محمولا لانه امر جعل محلا لموضوع ^{فصل} والدال على اللفظ
المذكورة في القضية المملوطة الذي يدل على نسبة الحكمية يستل على النسبة الدال
باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية وفي قوله والدال على النسبة الدالة
الان الرابطة اداة دلالتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم ان
الرابطة قد يذكر في القضية وقد يحذف والقضية على الاول يستل ثلثة وعلى الثاني
يستل ثمانية ^{فصل} وقد استعملها هو اعلم ان الرابطة ينقسم الى ثمانية يدل على
اقران النسبة الحكمية باحد الارسته الثلاثة وغير ثمانية بخلاف ذلك ذكر الفارابي
ان حكمته الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة

فالأشربة في الجزء الأول بقدرها الثاني بالباقي الموضوع اشركا شخصيا
 من حيث القضية الشخصية والخصوصية فاشركا في نفس الحقيقة فاشربة فالأشربة
 من كنهنا فردا كالأشربة كناية وجيزة فبالباقي الموضوع لا فاشربة

الترامية في لغة العرب هي الأفعال التي فاشربة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة
 غير زمانية يقوم مقام است في الفارسية وستين في اليونانية واستعاروا الرابطة
 الغير الزمانية لفظ هووي ونحوها مع كونها في الأصل اسماء لا أدوات فاشربة
 ما است رابطة المص بقبوله وقد استعملها هو وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسم اشتقة
 من الأفعال التي فاشربة نحو كائن وموجود في قول زنديك كائن قائما وأوميس موجود
 ساعدا **قوله** والأشربة أي وان لم يكن الحكم بثبوت شئ لثبوت شئ أو لغيره عند
 فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت الشئ على تقدير آخرى أو لثبوت ذلك الثبوت
 أو بالمتافاة بين الشئين أو بطلب تلك المتافاة والأشربة شرطية مستقلة والأشربة
 شرطية مستقلة وأعلم ان حصر القضية في الجملة والشرطية على ما قرره الحكم حقيقة
 دأب من النقي والاثبات وأما حصر الشرطية في المتصلة والمستقلة فاستقر آت
قوله مقدمة القضية في الذكر **قوله** تأليا لكوه الجزء الأول **قوله** والموضوع هذا
 لتقسيم للقضية الجملة باعتبار الموضوع فبعضها هو موضوع شخص فاشربة وعلى هذا القياس
 وحصل التقسيم ان الموضوع إما جزئي حقيقي لقولنا هذا ان أو كلي وعلى ان في
 فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي وطبيعية أو على افراده وعلى الش في
 فاما ان يبين كنهنا افراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم على كنهنا أو على بعضها

ولا الاحتياط في نسبة
 الاشربة الى الموضوع
 م

اولا يبين ذلك

ولا اذم الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع

اولا يبين ذلك بل يبين بالاول شخصية والثانية طبيعية والثالث محصورة والرابع جملة ثم
 المحصورة الثمين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فاشربة وان يبين ان الحكم على بعض افراده
 فاشربة وكل منهما اما مبرجة او سلبية فاشربة في كل من تلك المحصورات الاربع من اعمري
 كنهنا الافراد الموضوع يعني ذلك الامر بالتورا ذكرا ان سور السبله محيط به كذلك
 في الامر محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع فنور الموجبة الكلية هو الكل ولا م الاستدراك
 وما يفيد معناها من اي لغة كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض فرد واحد وما يفيد
 مؤديها وسور السلبية الكلية لاشئ ولا واحد ونظايرها وسورات السلبية الجزئية
 ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما يابوقها **قوله** وتلازم الجزئية اعلم ان القضايا
 المعبرة في العلوم هي المحصورات الاربع لا غير وذلك لان المعطلة والجزئية متلازمان
 اذ كلما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس فالمعطلة
 مستدركة تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة الجزئية
 لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص
 اجمالا والطبيعية لا يبحث عنها في العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس معطلة
 كما هو موضوع الطبيعة لامن حيث تتحققا في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج
 فلا كمال في معرفة احوالها فانخصر القضايا المعبرة في المحصورات الاربع **قوله** ولا بد

انما محققا وهي الخارجية او مقدرها الحقيقية او ذهنية وقد
يجعل حرف السلب يخرج فليست معدولة ولا فحصله

في هذا المقام
لا يكون حرف السلب
معدولا

اي في حد ذاته
لان الحكم في المجرى

فخرجوا في الخارج واما
على الموضوع المجرى في الخارج

في الموجبة يثبت شيئ شيئ و يثبت شيئ شيئ فيجب ثبوت البت لا اعني الموضوع
فاما ليعقد هذا الحكم ان كان الموضوع محققا موجودا اما في الخارج ان كان الحكم
يثبت المحمول هناك او في الذهن كذلك ثم القضا بالجمالية المعبرة باعتبار وجود
موضوعها ثمة اقسام لان الحكم فيها اء على الموضوع الموجود في الخارج محققا نحو
كل ان حيوان بمعنى ان كل ان موجود في الخارج مقدر ان كل ان
حيوان بمعنى ان كل ما لو وجد في الخارج وكان ان من هو على تقدير وجوده حيوانا
وهذا الوجود المقدر انما اعتبره في الافراد المكنة لا المشقة كافراد الاشئ
وشريك الباري واما على الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك الباري
ممنوع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف
في الذهن بالاعتناء وهذا انما اعتبره في الموضوعات التي ليست لها افراد
المكنة الصق في الخارج **قوله** حرف السلب كلا وليس وفيها مما ثبت ركها
في معنى السلب **قوله** من جزء الى الموضوع فقط لكون المحمول فقط او من كليهما
فالقضية على الاول يستوي معدولة الموضوع وعلى الثاني يستوي معدولة المحمول
وعلى الثالث يستوي معدولة الطرفين **قوله** معدولة لان حرف السلب موضوع
لسلب المشبهة فاستعمل لا في هذا المعنى كان معدولا عن معناه الاصلي

فثبت

وقد يصرح بكيفية النسبة من جهة ما يدل البيان جهة فان كان الحكم فيما يصرفه
النسبة اذ ادراس الموضوع موجودة ضرورة ان تطلقا وما امر وضعه

فثبتت القضية التي به حرف جزء من جزئها معدولة نسبة الكل الى جزء القضية
التي لا يكون حرف السلب جزءا من طرفيها يستوي محصلة **قوله** بكيفية النسبة الاخر
اي نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية او سلبية يكون لا محالة كيفية
في نفس الامر والواقع كيفية مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الاستمرار
او غير ذلك فذلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تستوي اء القضية ثم قد يصرح
في القضية بان تلك النسبة كيفية في نفس الامر كيفية كذا فالقضية كاستوي
وقد لا يصح بذلك فتستوي القضية مطلقة والمفظة الدال عليها اي على الكيفية
في القضية المطلقة او الصورة العقلية الدالة عليها في القضية المعنوية
جهة القضية فان طالقت جهة المادة صدقت القضية كقول كل ان
حيوان بالضرورة والاكذب كقول كل ان حمار بالضرورة **قوله** فان كان
الحكم فيها بضرورة النسبة الى اخراي قد يكون الحكم في القضية الموجبة بان النسبة
التيوتية او السلبية ضرورية اي مشقة الانفكاك عن الموضوع على احد اربعة
اوجه الاول انما ضرورية مادام ان الموضوع موجودة بخلاف ان حيوان
بالضرورة ولاشي من الان بان بجز الضرورة فثبتت القضية ضرورية مطلقة
لاشتمالها على الضرورة وعدم تقيد الضرورة بالوصف او الوقت الا في اثناء ضرورة

مشروقة عامة أو في وقت معين فوقية مطلقة أو غير معينة مضمومة مطلقة
أو بدوامها مادام الذات فدايمة مطلقة وهذا هو الوصف المعروف عامة

مادام الوصف العنوازي ثابتا لذات الموضوع نحو كل كاتب يحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتب ولا شيء منه بكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فبشيء ح
مشروطة عامة لا شرطاً بالضرورة بالوصف العنوازي ويكون هذا القضية اعم
من المشروطة الخاصة كاسيحي الثالث انها ضرورية في وقت معين نحو كل قمر
مختلف بالضرورة وقت حلوله الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر
يخفى بالضرورة وقت الشروق فيسحق ح وقية مطلقة لقية الضرورة بالقوت
وعدم قية القضية بالادوام الرابع انها ضرورية في وقت من الاوقات
كقولنا كل ان تقفن بالضرورة وقتاً ولا شيء منه يمتنع بالضرورة وقتاً
فبشيء ح منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرة اي غير معين يوم
قعية القضية بالادوام ح فدايمة مطلقة الفرق بين الضرورة والادوام ان
الضرورة هي استحالة انكالك الشئ عن شئ والادوام عدم انفكاكه عنه وان لم
يكن مستحيله وامحركته للفلك ثم الادوام اعني عدم انفكاك التثنية المايكانية
او التسمية عن الموضوع اما ذات او وصفي ثان كان الحكم في الموجهة بالقدم
الذاتي اي بعدم انفكاك التثنية عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة
سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقيده بالادوام بالوصف

العنوازي

أو بفعلية ما مطلقاً عامة أو بعلة ضرورية خلافاً لما تمكنت عامة ففعله بساطة

العنوازي وان كان الحكم بالادوام الوصفي اي بعدم انفكاك التثنية عن ذات الموضوع
مادام الوصف العنوازي ثابتاً لذات الموضوع سميت قضية لان اهل العرف يعمدون بها
المعنى من القضية التثنية بل من الموجهة اي من هذا الاطلاق فاذا قيل كل كاتب يحرك الاصابع
فهو ان هذا الحكم ثابت مادام كاتباً وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التي يسيح
ذكرها **قوله** او بفعلية اي تحقق التثنية بالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكون التثنية
مستحقة بالفعل اي في احد الارزعة الثلاثة وتثنيها بالمطلقة لان هذا هو المفهوم
من القضية عند اطلاقها وعدم تقييده بالضرورة او بالادوام او بغير ذلك من الجهات
وبالعامة لكونها اعم من الوجودية الدائمة واللا ضرورية على ما سيجي **قوله** او بعد
ضرورة خلافاً اي اذا حكم في القضية بان خلاف التثنية المذكورة فيها ليس ضرورياً
نحو قولنا زيد كاتب بالامكان العام يعني ان الكتابة غير مستحيلة له يعني ان سلبها عنه
ليس ضرورياً سميت القضية ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة
لكونها اعم من الممكنة الخاصة **قوله** فبذلك بساطة اي القضاياي التمانية المذكورة
من جملة الموجهات بساطة اعلم ان القضية الموجهة اما بسيطة وهي ما يكون حقيقتها
اما ايجاباً فقط او سلباً فقط كما ترين الموجهات التمانية وانما مركبة وهي التي يكون
حقيقتها مركبة من الايجاب والسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً

وقد يقيد العائنان الوقتين بالادوام الذاتي فيسمى المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية المنقضية

وقد يقيد المطلقة العامة بالادوام الذاتي فيسمى الوجودية بالضرورة
او بالادوام الذاتي فيسمى

بعبارة مستقلة سواء كانت في اللفظ تركيب كقول كل ان نضاحك بالفعل لا داما
فقول دامية لا داما اشارة الى الحكم سلبى لا شئى من الاث نضاحك بالفعل
اولم يكن في اللفظ تركيب كقول كل ان نضاحك بالامكان الخاص فانه في المعنى
قتين يمكن ان عاتان اي كل ان نضاحك بالامكان العام ولا شئى من الاث
بجانب بالامكان العام والعبرة في اليجاب والسلب بالجزء الاول الذي هو
احصل القضية واعلم ان القضية المركبة انما يحصل بتقييد قضية بسيطة بتقييد
مثل الادوام والضرورة **قوله** العائنان اي المشروطة العامة والعرفية
العامة **قوله** والوقتية اي الوقتية المطلقة والمنقضية المطلقة **قوله** بالادوام
ادوام لذاته ومعنى الادوام الذاتية ان هذه التينة المذكورة في القضية ليست
دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فتكون تقييدها واقعة البتة في زمان من الزمان
فكون اشارة الى قضية مطلقة عامة محال لاصل في الكيف فافهم **قوله** المشروطة
الخاصة هي العرفية العامة المقيدة بالادوام الذاتية كقول بالادوام الشئى من الاث
بساكن الاصابع مادام كانتا لا داما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل **قوله**
والوقتية والمنقضية لما قيدت الوقتية المطلقة والمنقضية المطلقة بالادوام الذاتية
حذف من اسمها لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منقضية فالوقتية هي

هي المشروطة العامة المقيدة بالادوام
الذاتي كقول كاتب ساكن الاصابع بالادوام
مادام كانتا لا داما اي لا شئى من الاث
بمركز الاصابع بالفعل
صمم

الوقتية

الوقتية المطلقة المقيدة بالادوام الذاتية كقول قمر مخف بالضرورة وقتية
لا داما اي لا شئى من القمر مخف بالفعل والمنقضية هي المنقضية المطلقة المقيدة
بالادوام الذاتية كقول لا شئى من الاث نمتقن بالضرورة وقتا لا داما
اي كل ان نمتقن بالفعل **قوله** بالضرورة الذاتية معنى الضرورية الذاتية
ان هذه التينة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة
فتكون هذا حكما بامكان تقييدها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل
كما مر فتكون مفاد الضرورية الذاتية ممكنة عامة محالفة لاصل في الكيفية **قوله**
الوجودية بالضرورة لان معنى المطلقة العامة هو كلية التينة ووجودها في وقت من
الادوات ولا شئما لما على الضرورية فالوجودية بالضرورة هي المطلقة العامة
المقيدة بالادوام الضرورية الذاتية كقول ان نمتقن بالفعل بالضرورة اي لا شئى من
الاث نمتقن بالامكان العام فني مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احدهما
موجبة والاخرى سالبة **قوله** او بالادوام الذاتية انما قيد الادوام بالذاته
لان تقييد العاميين بالادوام الوصفى خير صحيح ضرورة تباين الادوام بحسب الوصف
مع الادوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتيين المطلقين بالادوام الوصفى
ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يقع تقييد هذه القضايا بالادوام

فَيُسَمَّى الْوُجُودُ بِاللَّادَائِمَةِ وَقَدْ يُعَيَّنُ الْمَكْنَةُ الْعَامَّةُ بِالْأَصْرَفَةِ الْجَانِبِ الْمُوَافِقِ
وَيُسَمَّى الْمَكْنَةُ الْخَاصَّةُ بِمَرَّةٍ

بِالْإِدْوَامِ الَّذِي كَذَلِكَ يَصِحُّ تَقْيِيدُهُ بِاللَّادَائِمَةِ وَكَذَلِكَ يَصِحُّ تَقْيِيدُهُ
بِالسَّوَاءِ الشَّرْطِ الْعَامَّةِ بِمَرَّةٍ كَمَا أَنَّهَا بِالْأَصْرَفَةِ الْوَصْفِيَّةِ فَالْإِحْوَالاتُ إِلَى صِدْقِ
مِنْ مَرَّاتٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْقَضَاءِ الْارْبَعِ مَعَ كُلِّ مِنْ تِلْكَ الْقِيُودِ الْارْبَعِ ثَمَنَ عَشَرَ
ثَمَنًا مِنْهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ وَارْبَعَةٌ مِنْهَا صَحِيحَةٌ مَبْرُورَةٌ وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ صَحِيحَةٌ غَيْرُ مَبْرُورَةٍ أَعْلَمُ الْبَصِيرَةُ
أَنَّ كَمَا يَكُنْ تَقْيِيدُ الْمَطْلُوقَةِ الْعَامَّةِ بِاللَّادَائِمَةِ وَالْأَصْرَفَةِ الْوَصْفِيَّةِ الْوَاقِعِينَ كَذَلِكَ يَكُنْ تَقْيِيدُ
بِاللَّادَائِمَةِ وَالْأَصْرَفَةِ الْوَصْفِيَّةِ وَهَذَا إِذَا أَيْضًا مِنْ الْأَسْمَاءِ لَا تَصَحُّ الْغَيْرُ الْمَبْرُورَةُ
وَكَمَا يَصِحُّ تَقْيِيدُ الْمَكْنَةِ بِاللَّادَائِمَةِ وَالْأَصْرَفَةِ الْوَصْفِيَّةِ وَكَذَلِكَ بِاللَّادَائِمَةِ وَالْأَصْرَفَةِ الْوَصْفِيَّةِ الْوَاقِعِينَ فِي
الْمَحَلَّاتِ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا غَيْرُ مَبْرُورَةٍ وَهَذَا إِذَا أَيْضًا مِنْ الْأَسْمَاءِ لَا تَصَحُّ الْغَيْرُ الْمَبْرُورَةُ
بَلْ يَحْتَاجُ الْأَشْرَافُ إِلَى تَحْقِيقِ آخَرٍ وَيَكُنْ تَرْكِيبَاتُ كَثِيرَةٌ خَرَى لَمْ يَجْعَلُوا لَهَا لَكِنِ الْمُنْتَبِهَةُ
بَعْدَ التَّنْبِيهِ بِأَذْكُرِهِ يَكُنْ مِنْ أَخْرَاجِ أَيْ قَدْ شَاءَ **قوله** الوجودية الدائمة هي المطلقة
العامة بحيث بالادوام الذاتية نحو لا شيء من الالان بتفتن بالفعل لا دأما إلى
كل ان بتفتن بالفعل في مركبة من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى
سالبة **قوله** اي كما انه حكم في المكنة العامة بلا ضرورة اجانب المخالف فقد
يحكم بلا ضرورة اجانب الموافق اي فيصير القضية مركبة من مكنيتين عامتين ضرورة
ان سلبا ضرورة عن اجانب المخالف في مكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف

الذاتية تقيده بالضرورة
8

الموافق

وهذه مركبات لان اللاد في امر شارة الى مطلقه فامرو للضرورة
الى مكنة عامة تحالف في الكيفية وتوافق في الكمية لا فائدة في
الشرطية المنصلة ان حكم فيها بثبوت نفسية على تقدير اخرى من

الموافق في مكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية مكان الطرف الموافق
واسكان الطرف المقابل نحو كل ان كاتب بالاسكان انما هو من مضافه لان
كاتب بالاسكان العام ولا شيء من الالان كاتب بالاسكان العام **قوله** وهذه مركبات
اي هذه القضايا السبع المذكورة وهي الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة والوقعية
والمنتشرة والوجودية اللا ضرورية والوجودية الدائمة والمكنة الخاصة **قوله** مخالفتي
الكيفية اي في الاجاب السلب وقد علم بان ذلك في بيان معنى اللادوام والضرورة
وانما الموافقة في كنية اي الكلية والجزئية فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد حكم
عليه بحكمين مختلفين بالاجاب السلب فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافراد كان
في الجزء الثاني اي في بعضها وان كان الحكم في الاول كذا في الثاني **قوله** لما
قيدهما اي القضية التي قيدت بهما اي بالادوام والضرورة يعني اصل القضية
قوله على تقدير اخرى سواء كانت النبتان بدوئتين او سلبيتين او مختلفتين فقولنا
كل لم يكن زيد جونا لم يكن اننا متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها بالاقبال
النسبين والالبية ما حكم فيها بسلب اتصالها نحو ليس اليه كلما كانت الشمس على لغة
كان الليل موجودا وكذا كانت الضرورية الموجبة ما حكم فيها بالعلاقه سواء لم يكن هناك
اتصال الاتصال العلاقه والالبية ما حكم فيها بالان ليس هناك اتصال العلاقه سواء

نص

او ينفها الرؤس اكان ذلك لعلاقة مالا فاقا فيه ومفصلة ان حكم
فيما يتنا في النسبتين اولا تنا فيه صدقا وكذا وهي الحقيقة او صدقا
فقط فالتعديج او كذا فقط
فالتعديج المخلو

لم يكن هناك اتصال وكان لكن العلاقة واما الاتفاقية فهي حكم فيها بمجرد الاتصال
او بتفصيل من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة كقولنا كان الات ناطقا فالحق راي
او ليس كذا كان الات ناطقا كان العرضا حقا **قوله** لعلاقة وهي امر طبيعي
المقدم التي بالعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا كذا كانت الشمس طالعة فالنهار
موجودة **قوله** بتنا في النسبتين سواء كانت النسبتان ثنتين او سلبيتين او مختلفتين
فان كان الحكم بتنا فيها فهي مفصلة موحدة وان كان سلب بتنا فيها فهي مفصلة سالبة
قوله وهي الحقيقة فالمفصلة الحقيقة ما حكم فيها بتنا في النسبتين في الصدق والكذب
كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجيا واما ان يكون هذا العدد فردا او حكم فيها سلب
تنا في النسبتين في الصدق والكذب **قوله** ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجيا
او مستغنيا بتنا وبين والمفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنا في النسبتين او لانا فيها
في الصدق فقط نحو هذا الشيء اما ان يكون شجرا واما ان يكون حجرا والمفصلة المانعة
اتحاد ما حكم فيها بتنا في النسبتين او لانا في النسبتين في الكذب فقط نحو اما ان يكون زيدا
في الجرد اما ان لا يفرق **قوله** او صدقا فقط اي لانه الكذب امر مع قطع النظر عن الكذب
حتى جاز ان يجمع النسبتان في الكذب وان لا يجتمعان ويقال للمعنى الاول مانعة الجمع
بالمعنى الاخر وبتنا في مانعة الجمع بالمعنى الاخر **قوله** او كذا فقط اي لا في صدق امر مع
قطع النظر

وكل منها عنا دينا اكان الثاني لانا في الجرحين والا فاقا فيه ثم الحكم في
الشرطية اكان على جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او
تعبنا فمفصلة والا فمفصلة

قطع النظر عن الصدق والاول مانعة اتحاد بالمعنى الاخر والى في المعنى الاخر **قوله** لانا في
الجزئين ان كان المانعة بين الطرفين اي المقدم والى في مافات ناشية عن ذاتها
في اتي مادة متحققا كالمنا فالتنا بين الزوجية والفردية لامن خصوص المادة كالمنا فالتنا
بين التواد والكتابة في ان يكون اسود وغير كاتبا ويكون كاتبا او غير اسود
فالمنا فالتنا بين طرفي هذا المفصلة واقعة لانه استحال بحسب خصوص المادة اذ قد يجمع
الاسود والكتابة في الصدق او في الكذب في مادة اخرى فمفصلة حقيقة اتفاقية
قوله ثم الحكم الى آخره ان الكلية يختص بالحسورة ومطلعة وشخصية وطبيعة كذا
الشرطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة سيفهم الى الحسورة الكلية والجزئية
والمطلعة والشخصية ولا بعض الطبيعة **قوله** تقادير المقدم كقولنا كل ما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود **قوله** فكلية وسورة في المتصلة الموجبة كلها واما
وسمى وما في معناه وفي المنفصلة دايما وابدا وكذا ما في الموجبة واما التي
مطلقا فنسوة ليس البتة **قوله** او بعضها مطلقا اي بعض غير معين كقولنا قد يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا **قوله** فجزئية وسورة في الموجبة متصلة كانت
او منفصلة قد يكون وفي الية كذلك قد لا يكون **قوله** فخصبة كقولنا ان جنوبي
اليوم اكرمت **قوله** والاي وان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها

وطرفاه الشرطية في الأصل قضيتان حليتان أو قضيتان أو منفصلتان
أو مختلفتان إلا أنها خرجنا بزيادة أداة الاتصال أو الانفصال عن القضاة
فصلنا التناقض لاختلاف القضيتين

بان يمكنه عن بيان الكلية والبعضية مطلقا **قوله** فمحلها نحو إذا كان الشيء ان
كان حيوانا **قوله** في الأصل أي قبل دخول أداة الاتصال والانفصال عليهما **قوله**
حليتان كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتيها موجود فان طرفيها وهما الشمس طالعة
والتيها موجود قضيتان حليتان **قوله** أو متسلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالتيها موجود فتلكا لم يكن التيها موجودا لم يكن الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولا
كلما كانت الشمس طالعة فالتيها موجود وقولا كلما لم يكن التيها موجود لم يكن الشمس طالعة
قضيتان متسلتان أو منفصلتان كقولنا كلما كان دابما ان يكون العدد زوجا
او فردا فدايا اما ان يكون العدد متعاقبا متساويا **قوله** او غير متعاقبا متساويا
بان يكون احدا الطرفين كلية والآخرى مقسلة او احدهما كلية والآخر مقسلة
او احدهما مقسلة والآخرى مقسلة فالاقسام ستة وعليك بالتفريع ما شركن من
الامثلة **قوله** عن التمام أي عن ان يصح الكون عليهما ويحتمل الصدق والكذب
مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل للصدق والكذب ولا نفخي بالقضية
الانه اذا ادخلت عليه أداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة لم
يصحح ان يكت عليه ولم يحتمل للصدق والكذب بل اجبت الى ان يصحح اليه
فوكك فالتيها موجود **قوله** التناقض لاختلاف القضيتين قيد بالقضيتين اما

لان التناقض لا يكون بين المفردات **قوله** ما قيل واما لان الكلام في تناقض القضايا
قوله بحيث يلزم ان يخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين السالبة والموجبة
الجزئيتين فانها قد تصدقان في بعض الحيوان ان ولبعض ليس بان فلم يحقق
بين الجزئيتين **قوله** وبالعكس أي ويلزم من كذب كل من قضيتين صدق الاخرى
وخرج بهذا اختلاف الموجبة والسالبة الحليتين فانها قد يكذبان معا بخلاف لا شيء
من الحيوان بان وكل حيوان ان فلا يتحقق التناقض بين الحليتين اليه
فقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيوضح المتصفح
قوله ولقد من الاختلاف أي بشرط في التناقض ان يكون احد القضيتين موجبة
والآخر سالبة ضرورة ان الموجبين وكذا السالبيين قد يجتمعان في الصدق والكذب ثم
ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم ايضا كما مر ثم ان كانتا موجبة
يجب اختلافهما في الجهة فان الضرورية قد يكونان معا كقولنا كل انسان كائن بالضرورة
ولا شيء من الانسان كائن بالضرورة والممكنان قد يصدقان معا كقولنا كل انسان
كاتب بالامكان ولا شيء من الانسان كاتب بالامكان **قوله** والاتحاد فبما عدا
أي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة اعني الكم
والكيفية والجهة وقد ضبطوا هذه الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية قال فانهم

شر در تمام قضیه است و حدت شرط دان و حدت موضوع و محمول مکان و حدت شرطاً
 جزو و کل قوه فعلیه است در آخر زمان **قوله** و النقيض للضرورة الى آخره اعلم ان النقيض
 كل شيء رغبة في نقيض القضية التي حكم فيها بضرورة الاجاب والتب هو قضية حكم
 فيها بسلب تلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض
 ضرورة الاجاب امكان التب ونقيض ضرورة التب هو امكان الاجاب ونقيض
 الدوام هو سلب الدوام **قوله** وقد عرفت انه يلزم فعلية الطرف المقابل فرفع دوام
 الاجاب يلزم فعلية التب فرفع سلب دوام التب يلزم فعلية الاجاب فلكونه
 العامة فنقيض سلب الضرورة المطلقة والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة
 ولما لم يكن نقيضنا الصريح وهو الادوام مفهوماً محضاً معتبراً من بين القضايا
 المتعارفة قالوا لنقيض الدائمة هو المطلقة العامة ثم اعلم ان نسبة ايجابية المكنة
 الى الشروط العامة كسلبية المكنة العامة الى الضرورية فان ايجابية المكنة هي التي حكم
 فيها بسلب الضرورة الوصفية اي الضرورة مادام الوصف عن اجاب الحالف فيكون
 نقيضاً صريحاً لما حكم فيه بضرورة اجاب الحالف بحسب الوصف فتولنا بالضرورة
 كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فنقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع
 حين هو كاتب بالامكان ونسبة ايجابية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة

حين انشأ ذات الموضوع بالوصف العنواي الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة
 الى الدائمة وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع
 مستقفاً بالوصف العنواي فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع
 الطرف المقابل في اوقات الوصف العنواي وهذا معنى ايجابية المطلقة الحالفة بهيئة
 العرفية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً
 قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفضل والمصدر حجة الدائم
 لبيان نقيض الوصفية والمنسبة المطلقة من البسيط اذ لا يتعلق بذلك فوض فيما
 سيأتي من مباحث العكس والاقية بخلاف باقي البسيط فاقبل **قوله** وللمكنة
 قد عرفت ان نقيض كل شيء رفعه فاعلم ان رفع المركب انما يكون برفع احد جزئيه
 لا على التعيين بل على سبيل منع اخلوا اذ يجوز ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية
 المركبة نقيض احد جزئيه على سبيل منع اخلوا فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع
 بالضرورة مادام كاتباً لا انما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفضل قضية
 منفصلة مانعة اخلوا وهي قولنا ان بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان
 هو حين كاتب وانه بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً وانت بعد اطلاقك
 على حايق المركبات ونقيض البسيط تمكن من استخراج التماسيل **قوله** ولكن في الجوزية

بالنسبة لكل فرد فرد يعني لا يكفي في اخذ نفقسي القضية المركبة الجزئية الترددية بين نفقسي
جزئيهما وهما الكليات ان اذ قد كذب المركبة كقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما
وكذب كلا نفقسي جزئيهما ايضا وهما قولنا لا شئ من الحيوان انسان دائما وقولنا
كل حيوان انسان دائما **قوله** طريق اخذ نفقسي المركبة الجزئية ان يوضع افراد الموضوع
كلها ضرورة ان نفقسي الجزئية هي الكلية ثم ترد بين نفقسي الجزئين بالنسبة لكل واحد
من تلك الافراد فيقال **قوله** المثال المذكور كل حيوان اما انسان دائما وليس ان
دائما **قوله** فيصدق النقض وهو قضية كلية مرددة المحمول فقوله لكل فرد اي افراد
الموضوع **قوله** طريق القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع والحمل او المقدم
والنتيجة واعلم ان العكس يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على
القضية احصاء من التبدل وذلك لاطلاق مجازي من قبل اطلاق اللفظ على
الملفوظ واتفاق على الخلق **قوله** مع بقاء التقدير بمعنى ان الاصل لو فرض صدق
لزم من صدق صدق العكس لا انه يجب صدقهما في الواقع **قوله** والكيف يعني ان كان
الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان العكس سالبة **قوله** اما يتكسر
جزئية يعني ان الموجبة سواء كانت كلية أو كل ان حيوان او جزئية نحو بعض الحيوان
انسان اما يتكسر الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية

فظهر

فظهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلاً او بعضاً تصادق الموضوع
والحمول في هذا الفرد فيصدق المحمول على افراد الموضوع في الجملة اما عدم صدق الكلية فلا
الحمل في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع اعم
وليتحمل صدق الاخص كليا على الاعم فالعكس لازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية
فهذا هو البيان في المحكمات وقس عليه الحال في الشرطيات فقوله يجوز عمود الى اخره بيان
لجزئية التلبيس من المحرر المذكور واما الالجاب فيديتي كما مر **قوله** والالزم سلب الشئ من نفسه
تقويه ان يقال كلما صدق قولنا لا شئ من الانسان كبحر صدق لا شئ من البحر بان
والا يصدق نفقته وهو بعض البحر بان نفقته مع الاصل فقوله بعض البحر بان
ولا شئ من الانسان كبحر ينتج بعض البحر ليس كبحر وهو سلب الشئ عن نفسه فهذه الحال
مشابهة هو نفقسي العكس لان الاصل صادق والهيئة نتيجة فيكون نفقسي العكس ظاهراً
فيكون العكس حقا وهو الظاهر **قوله** وعموم الموضوع **قوله** يقع سلب الاخص
عن نفقسي الاعم لكن لا يصح سلب الاعم من نفقسي الاخص مثلاً يصدق بعض الحيوان
ليس انسان بل لا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان **قوله** اول المقدم مثلاً يصدق
قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ حيواناً لان انساناً ولا يصدق قد لا يكون اذا كان
الشئ انساناً لان حيواناً **قوله** واما يجب لجهة يعني ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس

القضا بما يجب الكم والكيف واما يجب الجهة الاخرى **قوله** الدائم ان اي ضرورة
الدائمة مثلا كل صدق قولنا بالضرورة او دائما كل ان حيوان صدق قولنا
بعض حيوان ان بالفضل حين هو حيوان والا يصدق نقيضه وهو دائما لا شيء
من حيوان بان مادام حيوانا فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الان بان
بالضرورة او دائما **قوله** والعامة اي المشروطة العامة والعرفية العامة
مثلا اذ صدق بالضرورة او دائما كل كاتب محرك الاصابع مادام كاتبنا صدق
بعض محرك الاصابع كاتب بالفضل حين هو محرك الاصابع والا يصدق نقيضه
وهو دائما لا شيء من محرك الاصابع بكاتب مادام محرك الاصابع وهو مع الاصل
ينتج قولنا بالضرورة او بالادام لا شيء من الكاتب بكاتب مادام كاتب
والخاصة ان اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تفكسان الى حينية مطلقة
بالادوام ان انكاسها الى الحينية المطلقة فلا تكلما صدقت الخاصة صدقت
العامة وقد تكلما صدقت العامة صدق في عكسها الحينية المطلقة واما الادوام
فبان صدقة انه لو لم يصدق لصدق نقيضه فيضم هذا النقيض الى الجزء الاول من
الاصل فينتج فنتجه فنتجه الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ج ما ينافي تلك النتيجة
مثلا تكلما صدق بالضرورة او بالادوام كل كاتب محرك الاصابع مادام كاتبنا

لادائنا

لادائنا صدق في العكس بعض محرك الاصابع كاتب بالفضل حين هو محرك الاصابع لادائنا
ان صدق الجزء الاول فنتجه فنتجه سابق واما صدق الجزء الثاني اي الادوام ومعا ليس
بعض محرك الاصابع كاتب بالفضل فلا تكلما يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل محرك
الاصابع كاتب واما فنتجه مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل محرك الاصابع كاتب
دائما وتكلما كاتب محرك الاصابع مادام كاتبنا ينتج كل محرك الاصابع محرك الاصابع
دائما ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل ونقول كل محرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء
من الكاتب محرك الاصابع بالفضل ينتج لا شيء من محرك الاصابع محرك الاصابع
بالفضل وبذا ينافي النتيجة السابقة فيقدم من صدق نقيض الادوام العكس اجتماع
المتنافيين فيكون باطلا فيكون الادوام حقا وهو المظم **قوله** والمطلقة العامة
مطلقة عامة اي هذه القضايا الخمس تفكس كل واحد منها الى المطلقة العامة فيقال
لو صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب ب ج بالفضل والا لصدق
نقيضه وهو لا شيء من ب ج واما وهو الاصل ينتج لا شيء من ج ج هذا **قوله**
ولا عكس للمكتبين اعلم ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعقولة في
العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفضل عند الشيخ فمعنى كل ج ب بالامكان
على راي الفارابي هو ان تكلما صدق عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان

وليزم العكس **ج** وهو ان بعض صادق عليه **ب** بالامكان صدق عليه **ج** بالامكان
وعلى رأي الشيخ معنى كل **ج** **ب** بالامكان هو ان كل كذا صدق عليه **ج** بالفعل
صدق عليه **ب** بالامكان ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض صادق عليه
ب بالفعل صدق عليه **ج** بالامكان ولا شك انه لا يزعم من صدق الاصل **ج** صدق
العكس مثلا اذا فرض ان مركوب **ب** بالفعل مخضر في العرض صدق كل حمار بالفعل
مركوب **ب** بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب **ب** بالفعل حمار بالامكان
فالصحيح ما اختاره مذهب الشيخ اذ هو المتبادر في العرف واللغة حكم بانه لا عكس
للممكنين **قوله** تنكس الدائم ان دائمة الى ضرورة المطلقة والدائمة المطلقة
تنكس ان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان كحجر بالضرورة
او بالادوام صدق لا شيء من الحجر بان دائما والاي صدق نفقته وهو بعض الحجر
ليس كحجر دائما هذا خلف **قوله** والعائن عرفت عامة اي المشروطة العامة
والعرفية العامة تنكس ان عرفت عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالادوام
شي من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتبنا صدق بالادوام لا شيء من ساكن
الاصابع بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا فيصدق نفقته وهو قولنا بعض ساكن
الاصابع كاتب بالفعل حين هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن

الاصابع

الاصابع ليس ساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع هذا خلف **قوله** والخاصة
عرفية لا دائمة في البعض اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة عرفت عامة سالبة
كلية مقيدة بالادوام في البعض وهو اثر المطلق عامة موجبة جزئية فقول
اذا صدق لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتبنا لا دائمة صدق لا شيء
من ان كان كاتبنا ما دام ساكنا لا دائمة في البعض اي بعض ان كان كاتبنا بالفعل
اما الجزء الاول فمقربا له واما الجزء الثاني فمفاد لولا صدق نفقته وهو لا شيء
من ان كان كاتبنا ما دام مع الادوام الاصل وهو ان كل كاتب ساكن الاصابع
بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتبنا هذا خلف وانما يلزم الادوام في الكل
لانه يكذب في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل صدق قولنا بعض ان كان ليس
واما كالا فمقربا للمعنى في ذلك ان الادوام ان كانت موجبة كلية وتتنكس
الاجزائية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع متوقفا بالانعكاس الاجزاء
الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجبات الموجبة على امثلة
انها صتين الموجبتين تنكس ان الى ايجابية الدائمة مع ان الجزء الثاني منها وهو
المطلقة العامة السالبة لا انعكس لها فتهير **قوله** ينتج الحال فمذا الحال اما ان
يكون ناشيا عن الاصل او عن نفقته انعكاس او عن هئية ما ليعن لكن الاول مفروض

الصدق والثالثة هو الشكل الاول المعلوم صحة وانتاجه فثبتين الثاني فيكون النقيض باطلا
 فيكون العكس حقا **قوله** وبالعكس البوابة الى التساوي الباقية وهي ستة الوقيته المطلقة
 والمنشئة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من الباطل والوقيان والوجود
 والممكنة الخاصة من المركبات **قوله** بالنقض اي بدليل اي بدليل الخلف في مادة بمعنى
 انه يصدق الاصل وفي مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذه الاصل
 وبيان الخلف في تلك القضايا ان اختمها وهي الوقيته قد يصدق بدون العكس فانه
 يصدق لا شيء من القمر بمخفف وقت الترتيب لا دائما مع كذب بعض المخفف ليس بقمر
 بالامكان العام لصدق نقيضه وهو كل مخفف قمر بالضرورة واذا تحقق الخلف وعدم
 تحقق الاكس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس لازم للنقيض فلو العكس لا تخم
 كان العكس لازما للاعم والاعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس
 لازم للاخص ايضا وقد بينا عدم الخلقه بهذا خلف وانما اختمنا في العكس كجزيئة
 لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من سائر المعجمات واذا لم يصدق
 الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاول بخلاف العكس **قوله** بتدليل النقيضين
 اي جعل النقيضين اجزاء الاول من الاصل جزءا ثانيا ونقض الثاني جزءا اوليا
 مع بقاء الصدق اي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا ومع بقاء الكيف

اي ان كان

اي ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس سالبا مثل
 قولنا كل كلب ليس بـ **ليس ج** وبه الطريقة القديمة واما المتأخرون فقالوا عكس النقيض
 هو جعل النقيض اجزاء الثاني اوليا وعين جزء الاول ثانيا **قوله** مع مخالفة الكيف اي
 ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر فقوله
 كل ج ب تنكس الى قولنا لا شيء مما ليس بـ **ج** والمع لم يضره بقوله وعين الاول
 ثانيا للعلم بضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقا فحيث
 لم يخالف في هذا التعريف علم باعتبار ههنا ايضا ثم اعلم انه قد ستره بين احكام
 عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه فنية لطالب الكمال وزك ما اورده المتأخرون
 اذ تفصيل القول فيه وفيما فيه لا يسع المجال **قوله** ههنا اي في عكس النقيض **قوله** في المستوي
 يعني كما ان سالبة الكلية تنكس في العكس المستوي كقنبا والجزئية لا تنكس اصلا
 كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنكس كقنبا والجزئية لا تنكس اصلا لصدق
 قولنا بعض حيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان وكذلك التبع من
 الموجبات اعني الوقيتين المطلقتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لا تنكس
 والبوابة في عكس على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي **قوله** وبالعكس اي حكم
 السوالب ههنا حكم الموجبات في المستوي فكما ان الموجبة في المستوي لا تنكس الا جزئية

كل ج ب ينكس الى قولنا لا شيء مما ليس بـ ج

بحسب الجهة القطبية

كذلك السالبة حيث لا تنعكس في جزمية انه لجوز ان يكون نقيض المحمول في الالباق
من الموضوع ولا يجوز سلب نقيض الاختصاص عن عين الاعم كقيا مسا ليعتج الاشياء من الالباق
بلا حيوان ولا يعجز لاشيء من الحيوان بل ان لصدق بعض الحيوان لا ان لاشيء
كما لغيره وكذلك بحسب جهة الدائمات والعائات تنعكس حيزية مطلقة ولا حيزية
حيزية مطلقة لا دائمة والوقتات والوجودات والمطلقة العائمة مطلقة عامة
ولا عكس للمكثتين على قياس الموجبات في المستوي **قوله** والبيان السابق يعني
كما ان المطالب المذكورة في العكس المستوي كان يثبت بالخلق **قوله** والحق
الخص اي مائة اختلف منه **قوله** وقد بين العكس الخاصين الى اخره اما بان
العكس الخاصين من الالباق جزمية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة فيكون يقال
من صدق بعض ج ليس ب مادام ج لا دائما اي بعض ج ب بالفعل صدق بعض ج
ليس ج مادام ب لا دائما اي بعض ج ب بالفعل وذلك بلسل الافتراض وهو لا
يفرض ذات الموضوع اعني بعض ج وقد ب بحكم الادوام الاصل وج ب بالفعل
لصدق العنوان على الذات بالفعل على ما هو التحقيق صدق بعض ج ب بالفعل
وهو لا دوام العكس ثم نقول وليس ج مادام ب والا لكان ج في بعض اوقات
كونه ب فيكون ب في بعض اوقات كون ج لان الوصفين اذا اتفقا في ذات

ثبت

ثبت كل منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام ج هذا
خلف صدق ان بعض ج اعني وليس ج مادام ب وهو يجوز الاول من العكس
ثبت العكس كجاء جزمية فافهم واما بان العكس الخاصين من الموجبة الجزمية فيكون
النقيض الى العرفية الخاصة فيكون يقال اذا صدق بعض ج ب مادام ج لا دائما
اي بعض ج ليس ب بالفعل لصدق بعض ليس ب ليس ج مادام ليس ب لا دائما اي
ليس بعض ليس ب ليس ج بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع
اعني بعض ج وقد ج بالفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق وليس ب بالفعل بحكم
لا دوام الاصل صدق بعض ليس ب ج بالفعل وهو ملزم لا دوام العكس لان
الاثبات يدرية نفي النفي ثم نقول وليس ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض
اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات كون ج كما مر وقد كان حكم الاصل
انه ب مادام ج هذا خلف صدق ان بعض ليس ب وهو وليس ج مادام ليس ب
وهو يجوز الاول من العكس ثبت العكس كجاء جزمية فاعلم **قوله** القياس قول اي كتب
وهو اعلم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزاء الالباق من الالباق
صرح بذلك الشرف المحقق في حاشية الكشاف في ذكر المؤلف بعد القول من قبل ذكر
الخاص اجماعا له وهو متعارف في الشريعات وفي اعتبار الالباق بعد التركيب

الى اعتبار الجزء الصوري في الحقيقة فالقول يشتمل المركبات القائمة وجزءا كلها وبقولها
 من قضايا خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير القائمة والفضية الواحدة المستمرة بعكسها
 او عكس بقية اما البسيطة فظاهرها المركبة فلان المتبادر من اطلاق القضايا القضايا
 الصريحة والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك اولان المتبادر من القضايا ما تعد في
 قضايا مستعدة وبقولها يلزمه خرج الاستقراء والتبثيل اذ لا يلزم منها شي نعم يحصل منها
 الظن بشي وبقولها لانه خرج ما يلزم منه قول آخر بوسط مقدمة خارجية قياس المساواة
 نحو مساو وب مساو لـ فانه يلزم من ذلك ان مساو لـ لكن لانه لا بد من بوسطة
 مقدمة خارجية هي ان مساو والمساو والمساو وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجية
 يرجع الى قياسين وبدونها ليس من اف لم الموصول بالذات فاعرف بذلك القول
 الآخر اللازم من القياس سيني نتيجة ومطلوبا **قوله** فان كان اي القول الآخر الذي
 هو النتيجة والمراد بمبادر طرفاه الحكم عليه وبه والمراد بهيئة الترتيب الواقع
 بين طرفيه سواء تحقق في ضمن الاجاب او التدفئة فيكون المذكور في الاستثناء في
 نفقض النتيجة لقولنا ان كان هذا انما كان حيوانا لكنه ليس بحيوان فينتج ان هذا
 ليس بـ ان والمذكور في القياس هذا ان وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة
 كقولك في المثال المذكور كنه ان ينتج ان هذا حيوان **قوله** فاستثنائي
 لا شمله



لا شمله على كلمة الاستثناء اعني لكن **قوله** والآي وان لم يكن القول الاخر منه كونه القيا
 بمادته وحيثه ذلك بان يكون مذكورا بمادة لاهيته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون
 المادة وكذا وجود الهيئة لا يعقل قياس التبثيل على جزء سيني من اجزاء النتيجة المادية
 والصورية ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله بمادته لكان اول **قوله** فاقرا اذ لا تترك
 حدود المطافيه وهي الاصغر والاكثر والاولى **قوله** محله اي القياس الاقتراني
 ينقسم الى محله شرطي لانه ان كان مركب من احتمالات الصرفة فيخرج نحو العالم متغير
 وكل متغير حادث فالعالم حادث والافشرطي سواء تركب من الشرطيات الصرفة
 نحو كنه كانت الشمس طالعة فالعالم موجود فالعالم مضى فكل كانت الشمس طالعة فالعالم
 مضى او تركب احتملية والشرطية نحو كل كان هذا الشيء انما كان حيوانا وكل حيوان
 جسم فكل كان هذا الشيء انما كان جسا والمصنف قد بحث عن الاقتراني في **قوله** لا شمله
 البسط من الشرطي **قوله** من المحل اي من الاقتراني في المحل **قوله** اصغر لكون الموضوع
 في الغالب اخضر من المحمول واقل افراد منه فيكون المحمول اكبر واكثر افراد **قوله** والمكرر
 اوسط لتوسطه بين الطرفين **قوله** وما فيه الاصغر اي المقدمة التي فيها الاصغر فذكر
 التميز الى لفظ الموصول نظرا **قوله** الصغرى لا شمله على الاصغر **قوله** والكبرى
 اي وما فيه الاكبر الكبرى لا شمله على الاكبر **قوله** فهو المشكل الاول يسمى اول لان

وكلما كان التماس موجودا
 كونه ابطا من الشرط

وبعض الجوانب ليس بباطن والحق لا يجاب ولو قلنا بعض ليس بباطن كان الحق البتة **قوله** مع
 دوام الصغرى اي بشرط في هذا الشكل بحسب الجهة اقران الاول احد الامرين اما ان يصيد
 الدوام على الصغرى اي يكون دائمة اي ضرورية واما ان يكون كبرى من القضايا است
 التي تنكس سالبها لا من التسع التي لا تنكس سواها والثاني في اليه احد الامرين وهو
 ان المحلنة لا يستعمل في هذا الشكل الا مع الضرورية الصغرى وكبرى اوسع كبرى مشروطة
 سواء كانت عامة او خاصة وحاصلة ان المحلنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية
 او مشروطة عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير وليس
 الشرطين ان لا يلازم الاختلاف والتفصيل لا يناسب هذا المختص **قوله** لينتج القبحان
 الضروب المنتجة في هذا الشكل ايضا اربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة
 في الصغرى من التبيين الجزئية والكلية وضرب الكبرى الكلية التامة في الصغرى من
 الموصيتين فالقرب الاول هو المركب من كلتيه والصغرى موجبة نحو كل ج تب ولا
 شئ من الق ب والقرب الثاني هو المركب من كلتيه والصغرى سالبة نحو لا شئ
 ج تب وكل آ ب والنتيجة فيها سالبة كلية لا شئ من ج آ واليهما است المص
 بقوله لينتج المحلنتان سالبة كلية والقرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة
 جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض ج تب ولا شئ من آ ب والقرب الرابع هو المركب

من صغرى

من صغرى جزئية سالبة وكبرى كلية موجبة نحو بعض ج ليس ب وكل آ ب والنتيجة
 منها سالبة جزئية نحو بعض ج ليس آ واليهما است المص بقوله والمحلنتان في الكم
 ايضا اي كما استهما محلنتان في الكيف بناء على ما سبق في الشرائط سالبة جزئية **قوله**
 بالخلف يعني دليل استنتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين امور الاول الخلف وهو
 ان يحل نقض النتيجة لايجابية صغرى وكبرى القياس كليتها كبرى لينتج من الشكل
 الاول ما في الصغرى وهذه اجازة في الضروب الاربعة كلها الثاني في عكس الكبرى
 ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة وذلك انما يجري في القرب الاول
 والثالث لان كبريهما سالبة كلية تنكس نفسها واما الاخير ان كليهما موجبة
 كلية لا ينكس الا موجبة جزئية لا يصلح الكبرى الشكل الاول مع ان صغريها ايضا
 سالبة لا يصلح صغرى الشكل الاول والثالث ان ينكس الصغرى فنصير شكلها رابعا
 ثم يعكس الترتيب يعني يحل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فنصير الشكل الاول
 ينتج نتيجة تنكس الى النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى
 كلية يصلح الكبرى الشكل الاول وهذه اما هو في القرب الثاني فان صغراه
 سالبة كلية تنكس نفسها واما الاول والثالث فضعفهما موجبة لا ينكس الا جزئية
 واما الرابع فضعفاه سالبة جزئية لا ينكس ولو فرض النكاسها لا يكون الا جزئية

ايضا فتدبر **قوله** ايجاب الصغرى وفعلها لان الحكم في الكبراه سواء كان ايجابا
او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما مر فلم يتخذ الا صغرى مع الاوسط بالفعل
بان لا يتخذ اصلا ويكون صغرى سالبة او يتخذ لكن لا بالفعل ويكون الصغرى
موجبة ممكنة لم يتخذ الحكم من الاوسط بالفعل الا الا صغرى **قوله** مع كتيبة احديهما
لانه لو كانت المقدتان جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
الا صغرى غير البعض المحكوم عليه بالكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الا صغرى مثلا
ليصدق بعض احيوان انسان وبعض احيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان وفس
قوله الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة متحدة
من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع وضم الصغرى الموجبة
الجزئية الى الكبريات الخمس الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في
انها لا ينتج الى جزئية لكن ثلثة منها ينتج الايجاب وثلثة ينتج السلب اما المنتجة للايجاب
فاولها المركب موجبتين كلتيهما كل ج ك ب وكل ج ا فبعض ب ا واما بينهما
المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والى هذين اشار المصنف
بقوله لينتج الموجبتان اي الصغرى مع الموجبة الكلية اي الكبرى لحي الثالث
عكس ان في اعنى المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى والى هذا يقول

او بالعكس

او بالعكس فليس المراد من العكس عكس الضربين المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول
فتاقل واما المنتجة للتسليم فاولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني من موجبة
جزئية وسالبة كلية والى هذا اشار بقوله ومع السالبة الكلية اي وينتج الموجبتان
مع السالبة الكلية الثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية كما قال او الكلية مع الجزئية
اي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية **قوله** بالخلف يعني بان انتاج هذه الضروب
بهذه الشرايط انا بالخلف وهو ههنا ان يؤخذ لفيض النتيجة ويحل الكلية كبرى
وصغرى القياس لا يوجب صغرى لينتج من الشكل الاول ما في الكبرى وهذا
يجري في الضروب كلها واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث
يكون الكبرى كلية وهو في الاول والثاني والرابع والخامس واما بعكس الكبرى
ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب لترتد شكلا اوليا وينتج نتيجة ثم بعكس هذه النتيجة
الى ما بالمطر وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكس صغرى للشكل الاول
ويكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول والثالث لاخير **قوله**
وفي الرابع يشترط في انتاج الشكل الرابع بحسب الحكم والكيف احده الامرين اما ايجاب
المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احدهما
وذلك لانه لو لا احدهما لزم ان يكون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون

الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى تقدير التثنية يحصل الاحتلاف هو
 دليل العلم اما على الاول فلان الحق في قولنا لا شئ من الجربان ولا شئ من النطق
 بجرب وهو لا يجاب ولو قلنا لا شئ من الفرس كجربان الحق السلب واما على الثاني
 فلانا اذا قلنا بعض الحيوان ان كان وكلنا حق حيوان كان الحق الايجاب لو قلنا
 وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما على الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان
 ان كان وبعض الجرب ليس حيوان هو الايجاب لو قلنا وبعض الجرب ليس حيوان كان
 الحق السلب ثم ان المص لم يتقرر لبيان شرط ابطال الشكل الرابع بحسب الجملة العقلية
 بهذا الشكل لكان بعد عن الطبع ولم يتقرر ايضا لتنتج الاختلاطات الحاصلة من التثنية
 في شئ من الاشكال الاربعة لطول الكلام فقضيلها مذكور في سطوات الفن المنتجة
 القروب المنتجة في هذا الشكل بحسب احد الشرطين التبعين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى
 الموجبة الكلية مع الكليات الاربعة والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى سالبة الكلية
 وضم الصغرى التبعين التبعين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتهما
 اى الصغرى سالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالاولان من هذه القروب
 وهما المؤلف من موجبتين كلتاهما والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية
 كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي المثبتة على السلب ينتج سالبة جزئية في جميعها

الا في ضرب

الا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فانتج سالبة
 كلية وفي عبارة المصاحح حيث توهم ما سوى الاولتين من هذه القروب ينتج السلب
 الجزئية وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان اولا والتفصيل
 ههنا ان ضرب هذا الشكل ثمانية الاول من موجبتين كلتاهما الثانية من موجبة كلية
 صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية الثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى
 موجبة كلية فنتج سالبة كلية الرابع عكس ذلك اى خمس من صغرى موجبة جزئية وكبرى
 سالبة كلية والاول من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والباقي من موجبة
 كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والثاني من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
 وهذه القروب الخمسة الباقية ينتج سالبة جزئية واحفظ هذه التفصيل فانه نافع فيما سيجي
قوله بالخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ لفيض النتيجة ويضم الاحاد المقدمتين لينتج
 ما يعكس له ما ياتي في المقدسة الاخرى وذلك انما يجري في الضرب الاول والثاني
 والثالث والرابع والخامس دون البواقي وقال المص الجربان في ان دس وهو هو
قوله او بعكس الترتيب وذلك انما يجري حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى
 كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للاعكاس كما في الاول والثاني والثالث والرابع
 ايضا ان انعكس السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الحاصتين دون البواقي

قوله او بعكس المقدسيتين فيرجع الى الشكل الاول ويجري الا حيث يكون صغرى موجبة والكبرى سالبة كلية ليعكس الكلية كما في الرابع والخامس **قوله** او بارادو ولا تجري الى حيث يكون المقدستان مختلفين في الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للتأطاس كما في الثالث والرابع والخامس والسادس ايضا ان العكس لانه انجزئية لاخبر **قوله** لعكس الكبرى ولا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للتأطاس يكون الصغرى وعكس الكبرى كلية وهذا الاخير لازم لاولين في هذا الشكل فغير ذلك كما في الاول والثاني والرابع والخامس والسادس ايضا ان العكس التلب انجزر بدون البواني **قوله** وضابط شرائط الاربعة اي لا مخرج الذي اذا راعيته في كل قياس اقترانه حجة كان منجها ومشتقا على الشرائط الست بقية جرننا **قوله** انه لا بد اي لانه في انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع الخلق **قوله** اما من عموم موضوعية الاوسط اي قضية كلية موضوعها الاوسط كالكبرى في الشكل الاول وكما حد المقدسيتين في الشكل الثالث وكما للصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والسادس والاعا من من الشكل الرابع **قوله** مع ملاقاته اي بان يحل الاوسط ايجابا على الاصغر قبل كما في الصغرى الشكل الاول واما بان يحل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفضل كما في صغرى الشكل الثالث وكما في صغرى الضرب الاول والثاني والرابع والسادس

الى الشكل

من الشكل الرابع ففي هذا الكلام اثبات ردة استرارة استرادية الى استرارة الصغرى في هذه الضروب ايضا **قوله** او حمله على الاكبر اي مع حل الاوسط على الاكبر ايجابا فان التلب سلب المحل واثبات المحل هو الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والشكل الرابع فالضربان الاولان قد اذبحا تحت كلاً شقي التزويد الثاني في ضوائه على سبيل منع الخلق كما في الاول وبها تمت الاشارة الى شرائط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وشبه ضروب من الشكل الرابع فاحفظه واعلم انه لم يعقل او لا اكبر اي او مع ملاقاته لا اكبر حتى يكون اخر لانه الملاقات يشتمل الوضع والمحل كما تقدم فليكن كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منجها هذا خلف وبلزم ايضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدي المقدسيتين منجها مثل بعض الحيوان ليس بشئ وكل حيوان جسم لكنه ليس بمنجج وقد شبه ذلك على بعض العقول فاعرفه **قوله** واما من عمومية موضوعية الاكبر هو الامرات في من الامر ان الذين ذكرنا انه لا بد في انتاج القياس من احدهما وحاصل كلية كبرى بان يكون الاكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدسيتين في الكيف وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني والثالث وكما في ضروب الثالث والرابع

والخامس والتاسع من الشكل الرابع فقد شمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الطرفين
 فاذا حملنا الترتيب الاول على من خلق هذا الامر الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث
 كما وكيف وجهته الى شرائط الشكل الثاني والرابع كما وكيف بقى شرائط الشكل الثاني
 بحسب جهة فاشترط اليها بقوله مع منافاة الى آخره **قوله** مع منافاة يعني ان القياس
 المنجز المشتمل على الامر الثاني اعني عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا
 كان الاوسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدماته كما في الشكل الثاني في جميعه لا بد في انما
 من شرط ثالث وهو منافاة لنبته وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع
 في الكبرى لنبته وصف الاوسط المحمول كذلك اذا كانت الادوات الاصغر الموضوع في الصغرى
 يعني لا بد ان يكون النسبان المذكوران مكيفتين مكيفتين بحيث يشع اجمعهما تين
 النسبتين في الصدق لوانتج طرفاهما ونصنا وهذه المنافاة دائرية وجودا وعدما
 منع ما من شرط على الشكل الثاني بحسب جهة فنتحققنا بتحقيق الانتاج وبانتفاها
 ينتفي انما انها دائرية مع الشرطين وجودا اي كلما وجد الشرطان المذكوران
 تحققت المنافاة المذكورة فلانة اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام
 والكبرى كما هي قضية كان من الموجبات ما عدا الممكنين فان لها حكما علا حدة
 سيجب فلا شك ان شرط يكون لنبته وصف الاوسط الى ذات الاصغر دوام

الاجاب

الاجاب مثلا ولا أقل من ان يكون نبته وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنبته
 ضرورة ان المطلقة لها متاعم تلك الكبريات والمطلقة العامة يدل على سلب الاوسط
 عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان مسلوبا عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن
 بالفعل قطعا ولا خفاء في المنافاة بين دوام الاجاب وقضية السلب واذا تحققت
 المنافاة بين شيئين وبين الامر لزم المنافاة بينهما وبين الاخص بالضرورة وكذا اذا
 كانت الكبرى مما ينعكس سلبها والصغرى التي قضية كانت سوى الممكنة لما مر افرح
 يكون نبته وصف الاوسط الى وصف الاكبر لضرورة الاجاب مثلا او بدوامه ولا
 خفاء في منافاة مع نبته وصف الاوسط الى ذات الاصغر بقضية السلب واخص
 منها وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة افرح يكون
 نبته وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الاجاب مثلا ونبته وصف
 الاوسط الى وصف الاكبر لضرورة السلب انما في الكبرى المشروطة فظاهروا
 في الضرورة فلان المحمول اذا كان ضروريا للذات ما دامت موجودة كان ضروريا
 لوصفها العوائد لان الذات لازمة للوصف والمحمول للذات وللازم
 اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية بمثل ما مر واما
 انها دائرية مع الشرطين عدما اي كلما انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق

المناقاة المذكورة فانه اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الذوات ولا الكبرى
 يتعكس اليه لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات
 اخص من الوقفية ولا مناقاة بين ضرورة الابطاحب مثلا بحسب الوصف لا دائما
 وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما اذ لعل ذلك الوقت غير اوقات
 الوصف العنواني واذا ارتفعت المناقاة بين الاختين ارتفعت بين ما هو اعم
 منها ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة حين كون الصغرى
 ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة او العرفية الخاصة او الوقفية ولا مناقاة
 بين امكان الابطاحب ودوام السلب مادام الذات ولا ينفك وبين دوام السلب
 بحسب الوصف لا دائما ولا ينفك وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما وكذا
 اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات
 المشروطة الخاصة او الدائمة ولا مناقاة بين امكان الابطاحب وبين ضرورة
 السلب بحسب الوصف لا دائما ولا ينفك وبين دوام السلب مادام الذات ممكنة
 هذا البحث على هذا الوجه مما تقررت بعون الله بحسب الاسباب والاشياء
 الى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل **قوله** من متصليين لقولنا كلما كانت
 الشمس طالعة فالتماز وجود وكلما كانت التماز موجود فالعالم مضمين بنسخ كلما

كانت

كانت الشمس طالعة فالعالم مضمين **قوله** او متصليين لقولنا ان يكون العدد
 زوجا واما ان يكون فردا دائما واما ان يكون زوج والعزدي بنسخ واما ان يكون
 العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فردا **قوله** او حلية ومتصلة بنسخ
 ان ان وكلما كان الشيء انما كان حيوانا بنسخ هذا حيوان **قوله** او حلية ومتصلة
 بنسخ هذا عدد دائما واما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا فانه اما ان يكون
 فردا بنسخ كلما كان هذا اثنته فاما ان يكون زوجا او فردا **قوله** ويتفقد يعني
 لا ينفك في تلك الاقام من اشتراك المقدتين في جزء يكون هو تحت الاوسط
 فاما ان يكون محكوما عليه في كلا المقدتين او محكوما به فيهما او محكوما به في الصغرى
 او محكوما عليه في الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني
 والثالث هو الاول والرابع هو الرابع وفي تفصيل الاشكال الاربعة في
 تلك الاقام المحتمة بحسب الشرايط والضروب والنسخ طول لا يليق با
 المختصرات فالطلب من مطلوبات المتأخرين **قوله** الاستثناء في الفرض الثاني
 وهو الذي يكون النتيجة المذكورة هي بمادة ومهيئة اية اتركب من مقدمة شرطية
 ومقدمة حلية يستثنى فيها يعني احد جزئي الشرطية او نقضه لينتج عين الاثمة
 او نقضه فالاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثناء اربعة وضع كل وضع

لكن المنهج فيها في كل قسم شئ وتفضيله ما افادته المصنف ان الشرطية ان كانت متصلة
 ينتج منه احتمالان وضع المقدمة ينتج وضع الثاني لاستلزام تحقق المعلوم بتحقيق
 اللازم ورفع الثاني ينتج رفع المقدم لاستلزام اشغاء اللازم اشغاء المعلوم
 واما وضع الثاني فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع الثاني بحوار
 كون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق المعلوم ولا من اشغاء المعلوم اشغاء
 وقد علمت من هذا ان المراد بالمنصلة في هذا الباب الترتيبية واعلم ايضا ان
 المراد في المنصلة هنا العادة وان كانت الشرطية منفصلة فانه اجمع ينتج من وضع
 كل جزء رفع الآخر لاستلزام اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل وضع الآخر لعدم الاشغاء
 اختلف بينهما واما لانه اختلفوا بالعكس وانه الحقيقة فلما استعملت على منع اجمع واختلفت معا امنتج
 في الصورة الرابع النتائج الرابع **قوله** وضع المقدم ورفع الثاني بخوان كان هذا
 ان ما كان جوازا لكنه ان فهو جوازا لكنه ليس بجوازا فليس بان
قوله والحقيقة قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس
 لكنه فرد فليس زوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس زوج فهو فرد **قوله** كما لانه اجمع
 سخونا هذا شجرة او حجر لكنه شجر فليس شجر لكنه حجر فليس حجر **قوله** كما لانه اختلفوا
 هذا الاشجر او لا حجر لكنه ليس شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر **قوله** وقد بين

الى آخره اعلم انه قد سئل على اثبات المتبقي فانه لو لاه لصدق نقيضه لاستلزام ارتفاع
 النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقع كما مر في مرة في مباحث العكس والاقية
 وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما بان يخالف في الحال على تقدير نقيض
 المطلب اولانه ينتقل منه الى المطلوب من خاصية اي من وراية الذي هو نقيضه وهذا ليس
 قياسا واحدا بل يخيل الى قياسين احدهما اقترانه شرطية والآخر استثنائية يسمى في النقيض
 الثاني بمكة الوهم ثبت المطلب ليثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت الحال ينتج لولم ثبت
 يثبت الحال لكن الحال ليس ثابتا بل لم يثبت المطلب لكونه نقيض المقدم ثم قد يفتقر بان
 الشرطية يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت محال لا لسبيل ككثر القياسات كذا
 قال المصنف في شرح الشرح للاصول فهو له وموجه الى استثنائية واقترانه معناه انه هذا
 القدر مما لا يثبت في كل قياس خلف وقد بينه عليه فافهم **قوله** الاستقراء تصفح الجزئيات
 اعلم ان الحق على ثلثة اقسام لان الاستدلال اما من حال الحق على حال جزئية واما
 من حال الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كل على حال
 الجزئية الآخر فالاول هو القياس وقد سبق مفضلا والثاني هو الاستقراء والثالث
 هو التمثيل فالاستقراء هو الحق التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها هذا
 تعريفه الصحيح الذي لا عجز عليه واما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وجه السلام

واختاره اعني لصفه الجزئيات وتنبها لاثبات حكم كل قضية تاسم فان هذا ينبغي
 لمن معلوما تصديقا موصلا الى جمل تصديقي فلا ينبغي تحت الجرح وكان الباعث على
 هذه المساحة هو الاشارة الى ان سمية هذا القسم من الجرح بالاستقراء ليس على
 سبيل الارشاح بل على سبيل التمثيل نقل وهذا وجه آخر كما سيجي ان الله الجليل في
 تحقيق التمثيل **قوله** لاثبات حكم كل ما بطريق التوضيف ويكون اشارة الى ان
 المظهر في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا كما ستحقق واما بطريق الاضافة والتثنية في كل
 حينه عرض عن المضاف اليه اي لاثبات حكم كليهما اي تلك الجزئيات وهذا ان اشكل
 احكم الجزئية والكل كليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المظهر بالاستقراء الا
 الكل ويحقق ذلك انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يصفى فيه الجزئيات باسرها وهو
 يرجع الى القياس المقم كقول كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حسي ينفع
 كل حيوان حسي وهذا القسم بقية اليقين واما ناقص كقضي فيه يتبع اكثر الجزئيات
 كقول كل حيوان يحرك فله الاصل عند المضغ لان الاثبات كذلك والعرض كذلك
 والبقية كذلك الا غير ذلك مما صا دقاه من افراد الحيوان وهذا القسم لا يقيد
 الا بالظن اذ من الجاز ان يكون من الحيوانات التي لم تصادف لها وهذا ما يحرك
 فله الاصل عند المضغ كما سمع في الناح ولا يخفى ان الحكم بان الله لا يقيد

الا لظن

الا لظن انما يصح اذا كان المظهر الحكم الكلي واما اذا كلف بالجزئية فلا شك ان يتبع
 البعض بقية اليقين كما قال بعض الحيوان فسر بعضه ان كل فرس يحرك فله
 الاصل عند المضغ وكل ان ايضا كذا كذا قطعنا ان بعض الحيوان كذلك ومن
 هذا علم ان حمل عبارة المتن على التوضيف كما هو الرواية حسن من حيث الدراية ايضا
 اذ ليس فيه حجة التعريف بالاعلم **قوله** والتمثيل بان مشاركة الجزئية في قضية الحكم
 ليست فيه اي ليست الحكم في الجزئية الاول وعبارة اخرى تشبيه جزئية بجزئية في معنى
 مشترك بينهما ليست في المبدأ الحكم انما ثبت في التشبيه مما لعل ذلك المعنى كما يقال
 التبيذ حرام لان الخمر حرام وعلم حرمه الاسكار وهو موجود في التبيذ وفي القبا
 ت سمح فان التمثيل هو الجرح التي يقع فيها ذلك البان والتشبيه وقد عرفت النكتة
 في التامح في تعريف الاستقراء ونقول بها كما ان العكس يطبق على المعنى المصدي
 اعني التبدل وعلى القضية الحاصلة بالتبدل كذلك التمثيل يطبق على المعنى المصدرية
 وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الجرح التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان
 فما ذكر من تعريف التمثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى ان الله بالمقابلة وهذا كما عرفت
 المص العكس بالتبدل وفسر على الحال فيما سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى ان المقام
 عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن المنصور الى المذكور وهذا لهذا التامح

جزئية

وهل هو الا كثر على ما فرسته **قوله** والعمدة في طريقة الدوران والمزود يعلم انه لابد في
التمثيل من مقدمات الاول ان الحكم ثابت في الاصل اعني المثبتة ان نية ان عمدة الحكم
في الاصل الوصف الكذا في الثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرض اعني المثبتة فانه اذا
تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينقل الحكم ثابته في الفرض ايضا وهو المعلوم من
التمثيل ثم المقيدة الاول والثالثة ظاهريتان في كل تمثيل اما الاشكال في الثانية
وبانها ضلوكها بطرق مستعدة مقلو في كتب اصول الفقه والمصم ذكرها هو العمدة منها وهو
طريقان الاول الدوران وهو ترتيب الحكم على الوصف الذي لاصح العلية وجودا وعدا
كترتيب الحرمة في الخمر على الاسكار فانه ما دام سكر احرام واذا زال عنه الاسكار زالت
الحرمة قالوا والدوران علامة كون المذرة اعني الوصف عمدة للذرية اي الحكم الثالث في
الترديد وليست بالسر والقديم ايضا وهو ان يتفحص اول اوصاف الاصل ويردونها
عمدة الحكم بهذه الصفة او تلك ثم يبطل ثابته حكم عليه كل شيء حتى يستقر على وصف واحد
وليستها ومن ذلك ان كون هذا الوصف عمدة كما يقال عمدة حرمة الخمر اما الاتحاذ
من الغيب او الميعان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة المخصوصة
او الاسكار لكن الاول ليس بعمدة لوجوده في الدبس بدون حرمة وكذا البواقي
ما سوى الاسكار مبطل ما ذكره فقيهي للعلية **قوله** القياس القياس كما ينقسم باعتبار

الهيئة

الهيئة والصورة الى الاستثنا في الاقتران في باق مما ذكره في قسم باعتبار المادة
الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجعل والخطابة والشعر والمغالطة وقد سبق
السفطة ايضا لان مقدماته اما ان يفيد تصديقا او نائرا آخر غير التصديق اعني
التخييل والثاني في الشعر والاقول اما ان يفيد ظنا او جزما فالاول والخطابة والثاني في
ان اما جزما يقينيا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة
والتسليم من الخصم فهو الجدل والاقال مغالطة واعلم ان المغالطة ان استعملت في
مقابلة الحكم سميت سفطة وان استعملت في مقابلة غير الحكم سميت مناعة واعلم
ايضا انه يعتبر في البرهان ان يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف خبره من الاقسام
مثلا يكفي في كون القياس مغالطة ان يكون احدي مقدماته وهمية وان كان الاخرى
يقينية نعم يجب ان لا يكون فيها ما هو ادون منها كالشرايات والالتحق بالادون
فالملوك من مقدمات مشهورة واخرى مجتعة لا يستوي خبرها بل شرعا فاعرف من
اليقينية ان اليقين هو التصديق بما جازم المطابق للواقع الثابت فاعبأ التصديق
لم يشمل الشك والوهم والتخييل وبما يراد التصورات وقيل بحرمة اخرج القن والمطابقة
اجعل المركب والثابت التقليد ثم المقدمات اليقينية اما بدعيات او نظريات ثمثية
الى البدعيات والنظريات مستخرجة عليها والبدعيات شتى اقسام حكم الاستقراء

ووجه القبط ان القضايا البدئية اما ان يكون تصور فيها مع النسبة كما في الحكم
 والجزم او لا يكون فالاول هو الاوليات والثاني اما ان يتوقف على واسطة
 غير احسن الظاهر او الباطن او لا في المبدأات وينقسم المبدأات بالحق
 الظاهر وسببيات والاشهادات بالحق الباطن وسببيات ومبدأيات والاول
 اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لا يغيب عن الذهن عند ظهور حضور الاطراف
 او لا يكون كذلك والاول هو الفطريات وسببيات فباقيها متاعها وان في
 اما ان يستعمل في احدها وهو الاشغال الذهني من المبادئ الى المظهر او لا
 يستعمل فالاول احديات والثاني ان كان الحكم فيه حاصلًا باعتبار جملة يستعمل
 عند العقل بواظونهم على الكذب فهو المتواترات وان لم يكن كذلك بل حاصلًا
 من كثرة التجارب فهي من التجربات وقد علم بذلك عند كل واحد **قوله** الاول
 كقولنا الحق اعظم من الجرم **قوله** والثاني هيات اما المبدأات الظاهرة فكلقوا
 الشمس مشرقة والثاني محرفة واما الباطنة فكلقوا ان لا جوهر وعطش **قوله**
 والتجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء **قوله** والاحديات كقولنا
 نور القمر مستفاد من الشمس **قوله** والمتواترات كقولنا والمكة موجودة **قوله**
 والفطريات كقولنا الاربعه زوج فان الحكم فيه بواسطة لا يغيب عن ذهنك

من

عند ملاحظة اطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمبدأين **قوله** ثم ان كان احد
 الاوسط في البرهان بل في كل قياس لابد وان يكون علته لحصول العلم بالنسبة
 الاجابية او السلبية او المطلوبة في النتيجة ولهذا يقال له الواسطة في الاثبات
 والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك واسطة في الثبوت ايضا اي علة
 لتلك النسبة الاجابية او السلبية في الواقع وفي نفس الامر كنعقن الاخطاء فيقولك
 هذا مستقن الاخطاء وكل مستقن الاخطاء محموم فهذا محموم فالبرهان سببي
 برهان التمسك لدلالة على ما هو الحكم وعلة في الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت
 ايضا يعني لم يكن علة للنسبة في نفس الامر فالبديهي ان لا حيث
 لم يدل الا على انية الحكم وتحققه في الذهن دون علة في الواقع سواء كان الواسطة
 ح معلولا للحكم كالحج في قولنا زيد محموم وكل محموم مستقن الاخطاء فزيد مستقن
 الاخطاء وقد يخفى هذا باسم الدليل او لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له
 بل كونه معلولين له وفيه لم يخفى باسم كما يقال هذا الحج تشدقيا وكلما
 تشدقيا محرفة فهذا الحج محرفة فان الاشتداد فجا ليس معلولا للاحراق ولا
 عكس بل كلاهما معلولان للصفراء مستقنة انما رتبة عن العروق **قوله** من المبررات
 هي القضايا التي يلحق فيها اركان الحق كحسن الاحسان وقبح العدوان او اركان

طائفة كقبح الذبح المحرقات عند أهل الهند **قوله** والمستلزمات هي القضايا سلمت
 من الخصم في المناظرة أو برهن عليها في علم واخذت في آخر على سبيل التسليم
قوله من المقولات هي القضايا تؤخذ ممن يعقد فيه كالأولياء والحكام **قوله**
 والمظنونيات هي القضايا تحكم بها العقل حكماً لا راجحاً غير جازم ومقابلته بالمقبولات
 من قبل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص **قوله** من الخيلات هي القضايا
 لا تدعى بها النفس ولكن ياتر منها ترغيباً وترهباً كما إذا قيل الخمر يا فتية سيالة
 تبط النفس وترغب شرها وإذا قيل العمل مرة موهنة أفيقت وتفرقت عنه
 وإذا قرن بها سحر أو وزن كما هو المتعارف الآن أرزاداً ما يثر **قوله** وأما
 سفسطية منسوب إلى السفسطة وهي شقفة من سوفسطا معرب سوفسطا لغة يونانية
 يعني الحكمة الموهنة المدلنة **قوله** من الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الموهم
 في غير المحسوس كما يقال كل موجود فهو متخيز **قوله** والمثبتات هي القضايا الكاذبة
 الشبهة بالصحة والاولية او المستورة لاشتباه لفظي او معنوي واعلم ان ما
 ذكره المتأخرين في الصناعات الخمس اقصاراً جعل قد اجملوه واهملوه مع كونه من الماهيات
 وطولوا في الافتراضات الشرطية ولو ازم الشرطيات مع قلنا المجردى وعليك
 بمطالعة كتب الفقهاء فان فيها شفاء العليل ونجات الغليل **قوله** اجزاء العلوم

المهمزة المصدرة

كل علم

كل علم من العلوم المدونة لا بد فيه من امور ثلثة احدها ما بحث فيه عن خصائصه والآثار
 المطلوبة منه اي يرجع جميع ابحاث العلم اليها وهو الموضوع وتلك الآثار هي الاعراض
 الذاتية التي في القضايا التي يقع فيها هذا البحث وهي المسائل وهي قد تكون نظرية
 في الاعمال وقد يكون بدئية محتاجة الى بيته كما صرحوا به وقوله يطلب في العلم بعم
 الصديق وانما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله بالبرهان فمن زيادة التام
 على انه يمكن توجه بانه بناء على الغالب او بان المراد بالبرهان ما يشتمل الشبهة فتنبيه
 الثالث ما ينبغي عليه المسائل مما يفيد تصورات اطرافها والتدقيقات بالقضايا
 المأخوذة في دلائلها فلا ولا هي المبادئ النظرية والثانية هي المبادئ النظرية
قوله الموضوعات هي اشكال مشورة وهو ان من هذا الموضوع من اجزاء
 العلوم اما ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او التصديق
 بموضوعية والاول مندرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء للمسائل فلا
 يكون جزءاً ملحقاً والثاني من المبادئ النظرية والثالث من المبادئ
 النظرية فلا يكون جزءاً علائقاً ايضاً والرابع من مقدمات الشروع فلا يكون
 جزءاً ويمكن الجواب باصناف كل من الشقوق الاربعة اما على الاول فيقال ان
 النفس الموضوع وان ادرج في المسائل لكن لثمة الاعتناء به من حيث ان

المقصود من العلم معرفة احواله والبعث عنها جزءا ملحقة او يقال ان المسائل
ليست هي جميع الموضوعات والجمولات والتبيل للجمولات المنسوبة الى الموضوعات
قال المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل هي الجمولات المنسوبة بالدليل وفيه نظر
فانه لا يابيه ظاهر قول المصنف والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها كذا وجمولاتها
كذا وايضا فلو كان المسائل نفس الجمولات المنسوبة لوجب عدساير الموضوعات
المسائل التي هي وراة موضوع العلم جزءا علاقة فتدبر واما على الثاني فيقال ان
تعريف الموضوع وان كان مندرجا في المبادي التصورية لكن جزءا ملحقة لمزيد
الاقتناء به كما سبق واما على الثالث فيقال بطل ما مر اه يقال بان عددا التصديق
لوجود الموضوع من المبادي التصديقية هي القضايا التي يتألف منها قياسات
العلم نفس على ذلك العلامة في شرح الحقائق واية بجلال الشيخ ايضا فيقول
يبني عليها قياسات العلم تعريفات وتفسير بالاعم واما على الرابع فيقال ان التصديق
بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة وكان لمزيد مدخلية في معرفة حيث
العلم وتميزها فليس منه جزء من العلم مساحته وهذا البطل المحقق **قوله**
واعراضها اي حدود العوارض المنسوبة لتلك الموضوعات **قوله** والمقدّمات
منه مبادي التصديقية اما مقدمات منه نفسها اي بدئية او مقدمات ثانوية

على تقدير الشك في ان المبادي

قوله واجزاءها اي حدود
اجزائها اذا كانت الموضوع
مرتب بها

ابن نظرية

اي نظرية فالاول يستحق علوما متعارفا والثانية وان اذعن بها المستعلم بحسن الظن
بالعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذنا مع النجاسات سميت مصاراة ومن ههنا علم
ان المقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلا موضوعا بالنسبة الى شخص من مصادر بالقياس
الى آخر **قوله** موضوع العلم كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي او عرض في ان
لكقولهم كل متحرك فله سبل **قوله** او مركب من الموضوع مع العرض الذي كقول المنهس
كل مقدار وسطية في النسبة فوضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذي
لكقول كل خط قام على خط فان زاوية جنبه قائمان او متساويان **قوله** وجمولاتها
اي جمولات المسائل امور خارجة عنها اي عن موضوعات المسائل لاحقة لها اي عارضة
لتلك الموضوعات والمراد ههنا محمول عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد
عن قيد الخروج للتصريح بما قبله بقي المحل ولو اكتفى المصنف بالحق كلفي ويوجد في بعض
النسخ قوله لذواتها وهو يجب النظر لا ينطبق الا على العرض الاول اي الاتي
للشيء اولا وبالذات اي بدون واسطة في العروض ولا يشمل العارض بواسطة وبها
ومع انه من العرض الذي اتفقوا ولذا اول بعض الشرحين وقال في الاستعداد
مخصوص بذواتها سواء كان الحق اياها لذاتها او لا تربا وبها فان الاتي للشيء
بما هو متين وللاعارض الذاتية جميعا على ما قال المصنف في شرح الرسالة ثم ان هذا القيد

يدل على ان المقسم اختاره حسب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضا ذاتيا لمفكرها
 واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستدلال الحق قدس سره اورد عليه انه كثيرا ما
 يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة العربية كقول الفقهاء
 كل مسكر حرام وقول النجاة كل فاعل مرفوع وقول الطبيعيين كل فلك يتحرك على الاسدارة
 نعم يعتبر ان لا يكون اجتم من موضوع العلم وصرح بذلك المحقق الطوسي ايضا في نقد التنزيل
 واقول في لزوم هذا الاعتبار بوجه ارجح الجملات العامة الى العرض الذاتي بالقيود
 المختصة كما يرجع الجملات الخاصة اليه بالمفهوم المردود والاستاد صرح قدس سره
 باعتبار الثاني فقدم اعتبار الاول تحكم ومهنا زيادة كلام لسيما المقام **قوله** وقد
 يقال للمبادي اشارة الى اصطلاح آخر في المبادي سوى ما تقدم ومعه ابن الحبيب
 في مختصر الاصول حيث اطلق المبادي على ما يذاه قبل الشروع في مقاصد العلم سواء
 كان داخل في العلم فيكون من المبادي المصطلحة السابقة او خارجا عنه يتوقف
 عليه الشروع ولو على وجه تحيرة ويسمي مقدمات والفرق بين المقدمات والمبادي
 بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشبه فان المقدمات خارجة عن العلم لاجل حاله بخلاف
 المبادي فبصرف **قوله** يذكرون اي في صدقهم على انهم من المقدمات او من المبادي
 بالمعنى الاصح **قوله** الغرض اعلم ان ما يرتب على فعل ان كان باعثا للفعل على صدره

ذلك

ذلك الفعل منه يستجى فضا وعلية غائية والاشيى فاية ومنفعة وغاية قالوا افعال الله
 لا تعلل بالاعراض وان اشتملت على غايات ومنافع لا تخصي فكان مقصود المقسم ان المقسم
 كانوا يذكرون في صدقهم ما كان سببا حائلا على تدوين الدون الاول ثم يعقبونه
 بما يشتمل عليه من منفعة ومصلحة حتى يسيل اليها عموم الطبايع ان كان لهذا العلم منفعة
 ومصلحة سوى الغرض الباعث للوضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب الغرض
 والغاية من علم المنطق هو العظمة فتذكر **قوله** انك السمة في اللغة العلامة
 وكان المقصود بهما الاشارة الى وجه تسمية العلم كالمقال انما سمي المنطق منطقا لان
 المنطق يطلق على الظاهري وهو التعمق وعلى الباطني وهو ادراك الحقائق وهذا
 العلم يقوى الاول ويسلك بالثاني في مسالك السداد فاشتق له اسم من المنطق فاشتق
 اما مصدريه بمعنى المنطق اطلق على العلم المذكور سابقا في مدخلية في تمثيل المنطق
 حتى كان هو اما اسم مكان كان هذا العلم محل المنطق ومظهره وفي ذكر وجه التسمية اشارة
 الى اجمالية العلم من المقاصد **قوله** الرابع المؤلف ليسكن قلب المنظم على
 ما هو الشأن في مبادي الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال واما المحققون
 فمخبرون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال في ذي الجلال عليه السلام الله
 الملك المتعال لا تنظر الى من قد قال وانظر الى ما قال فها هو مقتضى قوامين

المنطق والفلسفة هو الحكم العظيم ارسطو او دونها بامر سكرتير ولذا لقب بالمعلم
 الاول وقبل للمنطق انه ميراث ذى القرنين ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفات
 من لغة يونان الى لغة العرب بذاوريتها واحكامها الفقه ثانيا المعلم الثاني
 الحكيم ابو نصر الفارابي وقد فضلها وحررها بعد اضاعة كتبها في نصر الشيخ الرئيس
 ابي ابو علي ابن سينا شكرته مساجيم بحيلته **قوله** من اتي علم هو اتي من ارجس
 هو من اجناس العلوم العقلية او الثقيلة او الفرعية او الاصلية كما يجتهد في حال
 المنطق انه من جنس العلوم الحكمية ام لا فان قدرت الحكمة بالعلم باحوال الالهيان
 الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية لم يكن منها اذ ليس
 بجهة الا عن المفهومات والموجودات الذهنية والموصولة الى التصورات والى
 المصدق وان حذف الالهيان من التفسير المذكور فهو من الحكمة ثم على تقدير
 ان في فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجوده بقدرتنا واختيارنا
 ثم هل هو من اصول الحكمة النظرية او من فروع اللبنة والمقام لا ينبغي
 لبسط ذلك الكلام **قوله** من اتي مرتبة هو كما يقال ان مرتبة المنطق ان يشغل
 بعد تمييز الاخلاق وتقوم الفكر ببعض الهندسات وفكر الاستاد في بعض
 رساله انه ينبغي تأخره في زماننا هذا ان تعلم قدر صلاح من العلوم الادبية

لما شاع

لما شاع من كون التداوين باللغة العربية **قوله** القيمة اي قسمه العالم والكتب
 الى ابوابها فالاول كما يقال ابواب المنطق تسعة الاول باب التلخيص اي
 تعليقات المختصر الثاني في التعريفات الثالث القضايا الرابع القياس واخواته
 اي مسائل البرهان الخامس اجدال التلخيص اخطا في التلخيص للغة التي سبقت
 الشعر وبعضهم عد بحسب الالف **قوله** من باب آخر هذا ابواب المنطق عشرة كاملة
 الثاني كما يقال ان كتابنا هذا مرتب على قسمين القسم الاول في المنطق وهو
 مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة في بيان الماهية والغاية
 والموضوع والمقصد الاول في مباحث التصورات المقصد الثاني في مباحث
 التصديقات الخاتمة في اجزاء العلوم القسم الثاني في علم الكلام وهو مرتب
 على كذا ابواب الاول في كذا وكذا قال في التسمية ورتبة على مقدمة وثلاث
 مقالات وخاتمة وهذا الثاني في شايح كثير فلا تخلوا عنه كتابة **قوله** الانجاء
 التعليقية اي الطريق المذكورة في التلخيص لعموم لغتها في العلوم وقد نظرت
 كلمة الشرح ههنا وما ذكره المصنف هو المواضع التي كتب القوم والمأخوذ
 من شرح مطالع **قوله** وهي التلخيص كان المراد به ما ينبغي ترتيب القياس البصر
 وذلك بان يقال اذا اردت تحصيل مطلب من مطالب التلخيص فضع طرفي

المطامير واطلب جميع موضوعات كل واحد منها وجميع محمولاتها كل واحد فاسواء كان
 محل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او بغیر بواسطة وكذلك اطلب جميع
 ما سلب عنه احد الطرفين او سلب به عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات
 والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطامير ما هو موضوع لمحمولة فقد حصلت المطامير
 من الشكل الاول او ما هو محمول على محمول من الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه هو
 موضوع لمحمولة من الشكل الثالث او محمول لمحمولة من الرابع كل ذلك من بعد اعتبار الشرط
 بحسب الكمية والكيف كما في شرح المطالع وقد عجزت المقام عن هذا المعنى بقوله اعني
 الكثير اي كثر المقدمات اخذ من فوات اي من النتيجة لانها المقصود الاقصى ^{للمنتجة}
 الى الدليل في قوله التحليل في شرح المطالع كثيرا ما يورد في العلوم قياسات
 نتيجة للمطالع لا على الهيئة المنطقية بل المركبة اعتمادا على الفطن العالم للعالم
 بالقدرة فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فليكنك بالتحليل
 وهو عكس الكثير حصل المطامير اذا نظر الى القياس المنتج فان كان فيه مقدمة ثالثة
 المطامير بحسب جبرية فالقياس متشابه وان كانت متشابهة باحد جزئيه فالقياس اولي
 ثم الى طرفي المطامير ليمتد عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك يحزر ان كان محكوما
 عليه في النتيجة وهي الصغرى ومحكوما به فيها فهي الكبرى ثم ضم اجزئها الاخر من المطامير

الاجزاء

اي اجزاء الاخر من المطامير الى اجزاء الاخر من تلك المقدمة فان تألف على احد التاليفات
 الاربع مما انضم الى اجزاء المطامير على احدى الاوسط وتميز الشكل المنتج وان لم يتألف
 كان القياس مركبا فاعل الفعل واحد منها العلل المذكور اي وضع اجزاء الاخر من المقدمة
 كما وصفت طرفي المطامير في التقييم فلا بد ان يكون لكل يكون منها نسبة الى شئ ما في
 القياس والآن لم يكن القياس متجا للمطلوب فان وجدت احد شئ كما بينا تقديم
 القياس وتبين تلك المقدمات والاشكال والنتيجة كما مر وجهه **قوله** اي فعل
 احد يعني ان المراد بالتحديد بان اخذ احد وكان المراد المعروف مطلقا للاشياء
 وذلك بان يقال اذا اردت تعريف الشئ فلا بد من ان تضع ذلك الشئ وتطلب
 جميع ما هو اقرب منه وتحمل عليه بواسطة او بغیرا وتميز الذاتيات عن العرضيات
 بان تعدا هو بين الثبوت له او ما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الهيئة
 ذاتيا او عرضيا ما ليس كذلك عوضا فاما ويطلب جميع ما هو فرد من سائر
 فيتميز عندك اجنس من العرض العام والفضل من الخاصة ثم تركيب اي قسم شئت
 من اقسام المعروف بغیر اعتبار الشرط المذكورة في باب المعروف **قوله** اي الطريق
 الى الوقوف عليه حتى والعمل به اي التيقن ان كان المطلوب علما نظريا والى
 الوقوف عليه وان كان علما عمليا كان يقال اذا اردت الوصول الى التيقن فلا

ان يستعمل في الدليل بعد محافظة الشرط صحة الصورة اما الضروريات الشبهة
او ما يحصل فيها بصورة صحيحة ومهيئة بنتيجة وسيل في النقص عن ذلك حتى لا يشبهه بالمشهور
او الملمات او المشبهات ولا تدعى بشئ يخرج من الفن به او عن سماع من حتى لا يقع
في مصنع الخطابة ولا يرتبط بريقة التقليل **قوله** وهذا المقاصد اشبه اي الامران من
اشبه بمقاصد الفن عنه بمقدمات ولذا ترى المتأخرين كما يجب المطالع ليردوا
ما سوى القديرة في مباحث الحجج ولو احيى القياس واما التحديد فانه ان يذكر في مباحث
المعرف وقال في الاشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصد فظ بل المقصود من العلم
العمل جليا الله واياكم من الراستحين في الامرين ورزقا بفضل وجوده سعادة والحمد
لحج نبيه محمد خير البرية اجمعين واكمه

الطيبين الطاهرين

محم



۴۸

697